

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس الإدارة البنك التجاري الدولي مصر
(شركة مساهمة مصرية)
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

السادة / مجلس إدارة البنك التجاري الدولي مصر (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي مصر (شركة مساهمة مصرية) ("البنك") عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، والذي تم إعداده وفقاً لإرشادات إعداد تقرير حوكمة الشركات ("إرشادات الإعداد") المشار إليها في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، بما يتفق مع قواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) لعام ٢٠١٦ (يشار إليهما مجتمعين بـ "قواعد حوكمة الشركات").

أعد هذا التقرير متضمناً الأستنتاج فقط لتمكين البنك من الالتزام بمتطلبات قواعد حوكمة الشركات وليس لغرض آخر.

مسئولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات. كما أنه مسؤول عن التأكد من التزام البنك بقواعد حوكمة الشركات. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها وكيفية مواجهتها.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية والتي إذا عملت بكفاءة فإنها سوف تضمن سلامة وفعالية الأعمال بما في ذلك الالتزام باللوائح والقوانين المطبقة.

مسئولية مراجع الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق للالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وذلك أستانداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

**تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس الإدارة البنك التجارى الدولى مصر
(شركة مساهمة مصرية)
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (تابع)**

صفحة (٢)

إن الإجراءات التى يتم أدائها فى مهام التأكد المحدود تختلف فى طبيعتها وتوقيتها وهى أضيق نطاقاً من تلك التى يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذى يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذى يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول. هذا ولم نتم بأداء إجراءات إضافية كان من الواجب القيام بها إذا كنا قد قمنا بمهام تأكد معقول. بالتالى، فإننا لا نبدى استنتاج تأكد معقول عما إذا كان تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مأخوذ ككل تم إعداده، فى كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

تستند الإجراءات التى قمنا بتنفيذها على حكمنا المهني وتشمل إستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة "عندما يكون ذلك مطلوباً" والمطابقة مع سجلات البنك. وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه، قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم فى كيفية تحديد متطلبات قواعد حوكمة الشركات والإجراءات التى قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بإرشادات الإعداد المشار إليها.
- مطابقة محتويات تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات.
- مطابقة المحتويات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة على الالتزام بحوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي محدود بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً، للتأكد من الأدلة التى حصلت عليها الإدارة لإعداد تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من المعيار المصرى لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠)، فقد انحصرت إجراءاتنا فى الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانته والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ونظام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس الإدارة البنك التجارى الدولى مصر (شركة مساهمة مصرية)

على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (تابع)

صفحة (٣)

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت لاستيفاء متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفسيرهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالى معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما اخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بالحوكمة والأسلوب المستخدم لتحديد مثل تلك البيانات.

نظرا لطبيعة القيود المتأصلة فى عمليات الرقابة الداخلية على الالتزام باللوائح والقوانين والتي تتضمن التواطؤ أو تحايل الإدارة على تلك الرقابة، فإنه يمكن أن تحدث تحريفات جوهرية نتيجة للغش أو الخطأ ولا يمكن اكتشافها.

الاستنتاج

فى ضوء إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها والموضحة بهذا التقرير، والأدلة التي تم الحصول عليها، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة البنك التجارى الدولى مصر (شركة مساهمة مصرية) المرفق على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يتم إعداده، في جميع جوانبه الهامة، وفقا لقواعد حوكمة الشركات.

أمور أخرى

نلفت الانتباه أيضا إلى أن هذا التقرير متعلق بالبنك بشكل منفصل وليس لمجموعة البنك التجارى الدولى مصر "شركة مساهمة مصرية" ككل. إن استنتاجنا غير متحفظ بهذا الشأن.

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس الإدارة البنك التجاري الدولي مصر
(شركة مساهمة مصرية)

على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (تابع)

صفحة (٤)

استخدام التقرير

أعد هذا التقرير متضمناً الاستنتاج أعلاه ، فقط لغرض التزام البنك بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لأي غرض آخر. و نحن إلى أقصى حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل المسؤولية تجاه أي طرف آخر بخلاف مجلس إدارة البنك التجاري الدولي مصر (شركة مساهمة مصرية) عن عملنا أو لهذا التقرير أو عن الاستنتاج أعلاه.

تامر عبد التواب
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين
سجل المحاسبين والمراجعين ١٧٩٩٦
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨٨
سجل القيد بالبنك المركزي المصري ٥٠١

القاهرة في ١٢ فبراير ٢٠٢٣



صالح وبارسوم وعبد العزيز

أبراج نايل سيتى - البرج الجنوبي

٢٠٠٥ كورنيش النيل - الدور السادس

رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١

ج.م.ع

تليفون : ٠٩ ١٩٩ ٢٢٤٦ (٢) ٢٠

تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة البنك التجارى الدولى مصر "شركة مساهمة مصرية"

على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات

كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات

الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة البنك التجارى الدولى مصر "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة البنك التجارى الدولى مصر "شركة مساهمة مصرية" (البنك) عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والذى تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسئول عن التأكد من الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الإلتزام ومبرراتها. كما تتضمن مسؤولية الإدارة كذلك تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظم وإجراءات رقابة داخلية ملائمة لأغراض إعداد التقرير.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج بتأكد محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وعرضه وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التى قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده وعرضه فى كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

إن الإجراءات التى يتم أدائها فى مهام التأكد المحدود تختلف فى طبيعتها وتوقيتها وهى أضيق نطاقاً من تلك التى يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذى يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذى يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التى قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصى وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلى:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم فى كيفية إعداد وعرض التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التى قامت بها الإدارة للإلتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الإلتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك كلما أمكن ذلك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلى بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً لمحتويات التقرير القابلة للقياس.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا فى الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق. ولم تشمل إجراءاتنا الجوانب غير الكمية أو مدى فاعلية أو صحة أو اكتمال أمور مثل إجراءات الإدارة للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانها والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والإلتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير إستيفاءً لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التى تنفذها المنشآت للإلتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفى بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الإلتزام تتبع أفضل التطبيقات التى تختلف من منشأة إلى منشأة وهى لا تمثل بالتالى معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة البنك التجارى الدولى مصر "شركة مساهمة مصرية" على الإلتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ المرفق لم يتم إعداده وعرضه فى جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

القاهرة فى ١٢ فبراير ٢٠٢٣



فريد سمير فريد

سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٢١٠"

صالح وپرسونم وعبد العزيز - Grant Thornton

البنك التجاري الدولي (مصر) ش.م.م
تقرير حوكمة الشركات المُقيدة بالبورصة
2022



بيانات عن الشركة المُقيدة

البنك التجاري الدولي (مصر) ش.م.م		اسم الشركة
القيام بأعمال البنوك التجارية بغرض مُساعدة التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية بصفة عامة في جمهورية مصر العربية		غرض الشركة
١٩٩٥/٢/٢	تاريخ القيد بالبورصة	مائة سنة تبدأ من مايو ١٩٨٦
عشرة جنيهات مصرية	القيمة الاسمية للسهم	قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧
٢٩,٨٢٥,١٣٣,٦٠٠ جنيه مصري	آخر رأس مال مُصدّر	خمسون مليار جنيه مصري
رقم الترخيص ٦٩٨٢٦ تاريخ الترخيص ١٩٨٦/٥/٨	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٢٩,٨٢٥,١٣٣,٦٠٠ جنيه مصري
ياسمين حميدة – مُدير علاقات المُستثمرين نيللى الزينى – مسؤول أول علاقات المُستثمرين		اسم مسنول الاتصال
Yasmine.hemeda@cibeg.com Nelly.elzeneiny@cibeg.com		البريد الإلكتروني
برج النيل الإداري-٢٣/٢١ شارع شارل ديغول-الجيزة صندوق بريد ٢٤٣٠ القاهرة		عنوان المركز الرئيسي
٣٦٣٢٣٥٧٠	أرقام الفاكس	٣٧٤٧٢١٢١/٣٧٤٧١٣٤٩/٣٧٤٧٢٥٤٣
www.cibeg.com		الموقع الإلكتروني



٢	بيانات عن الشركة المُقيدة.....
٥	الجمعية العامة للمساهمين.....
٦	هيكل الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.....
٧	مجلس الإدارة.....
٧	تشكيل مجلس الإدارة.....
٩	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة.....
١٥	دور مجلس الإدارة الإشرافي ومسئوليته.....
١٦	أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة.....
١٧	أبرز مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي.....
١٧	أبرز مسؤوليات المسنول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب.....
١٨	أبرز مسؤوليات أمين سر المجلس.....
١٩	لجان مجلس الإدارة.....
١٩	تشكيل اللجان.....
٢٠	سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه.....
٢١	لجنة المراجعة.....
٢٢	لجنة الحوكمة والترشيحات.....
٢٢	لجنة المرتبات وتقدير المزايا.....
٢٣	لجنة المخاطر.....
٢٤	لجنة العمليات والتكنولوجيا.....
٢٤	لجنة الاستدامة.....
٢٦	اللجان التنفيذية.....
٢٦	اللجنة التنفيذية.....
٢٦	اللجنة العليا للائتمان والاستثمار.....
٢٦	لجنة عملاء القروض المتعثرة والمعدومة واستثمارات آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون.....
٢٧	البيئة الرقابية.....
٢٧	قطاع المراجعة الداخلية.....
٢٨	إدارة المخاطر.....
٢٩	إدارة الالتزام.....
٣١	إدارة الحوكمة.....
٣٣	مراقبي الحسابات.....
٣٤	الإفصاح والشفافية.....
٣٤	المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي.....
٣٤	أدوات الإفصاح.....



٣٤	التقرير السنوي
٣٥	تقرير مجلس الإدارة
٣٥	تقرير الإفصاح
٣٥	الموقع الإلكتروني
٣٥	المخالفات الصادرة على البنك خلال العام ٢٠٢٢:
٣٦	علاقات المُستثمرين
٣٧	المواثيق والسياسات
٣٧	ميثاق الأخلاق والسلوك المهني
٣٧	سياسة تعارض المصالح
٣٧	الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش في بيئة العمل Workplace Anti-Harassment Policy
٣٧	سياسة إدارة المواهب Talent Management Policy
٣٧	سياسات التمويل المستدام
٣٧	سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة Whistleblowing Policy
٣٨	سياسة مكافحة الرشوة والفساد
٣٨	سياسة التواصل مع الرقيب
٣٨	سياسة مخاطر السلوك
٣٨	سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة
٣٨	سياسة الإفصاح
٣٩	المسؤولية الاجتماعية والبيئية
٣٩	التمويل المستدام
٤٢	الأنشطة الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع



الجمعية العامة للمساهمين

الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو الإنابة. ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة. وفقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للبنك، فإن مجلس الإدارة مسؤول أمام الجمعية العامة عن حسن إدارة البنك.

حضور الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في الحضور بطريق الأصالة أو الإنابة كما يجوز حضور المساهم عن طريق تقنيات الاتصال الحديثة المؤمنة، ولكن يشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة في توكيل أو تفويض كتابي ولا يكون لأي مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للبنك عن طريق الوكالة عددًا من الأصوات يُجاوز ١٠% من مجموع الأسهم في رأس مال البنك وبما لا يجاوز ٢٠% من الأسهم المُمثلة في الاجتماع.

ويكون لكل عشرة أسهم صوت واحد. ويجب أن يكون مجلس الإدارة مُمثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول.

وفي جميع الأحوال، لا يبطل الاجتماع إذا حضره خمسة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه، طالما توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يطلبها القانون واللائحة التنفيذية.

سير أعمال الجمعية العامة

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يُقدموا قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل كشف حساب صادر من أمين الحفظ المودع لديه الأسهم يُفيد ملكية الأسهم وتجميدها، ولا يجوز قيد أي نقل ملكية لها من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انتهاء الجمعية العامة.

تتعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذان يُحددهما إعلان الدعوة، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة أن يُقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك أحد مُراقبي الحسابات أو عدد من المساهمين الذين يمثلون ٥% من رأس مال البنك على الأقل بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يقدموا كشفًا بالأسهم التي يملكونها من شركة إدارة السجلات المودع بها الأسهم، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انتهاء الجمعية.

يُمكن للبنك عقد اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية عبر شبكة الإنترنت. وفقا لأحكام القانون المعمول بها في هذا الشأن.



هيكل الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(وفقاً للبيانات الواردة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي)

عدد الأسهم	النسبة %	حَمَلَة ٥ % فأكثر من أسهم البنك
1,221,444	0.04%	Newline Insurance Company Limited*
3,469,833	0.12%	Allied World Specialty Insurance Company*
4,885,785	0.16%	Federated Insurance Company of Canada*
5,496,513	0.18%	HWIC GLOBAL EQUITY FUND*
6,107,234	0.21%	Zenith Insurance Company of Canada*
6,940,100	0.23%	Allied World Insurance Company*
7,892,385	0.27%	FAIRFAX US INC*
9,325,271	0.31%	Resolution Group Reinsurance Barbados Limited*
12,837,698	0.43%	Allied World Assurance Company LTD*
13,409,104	0.45%	Wentworth Insurance Company LTD*
15,268,090	0.51%	Newline Corporate Name Limited*
17,100,260	0.57%	Northbridge General Insurance Corporation*
18,321,712	0.61%	Zenith Insurance Company*
24,435,880	0.82%	Odyssey Reinsurance Company*
45,562,783	1.53%	United States Fire Insurance Company*
511,644,101	17.16%	ALPHA ORYX LIMITED**
703,918,193	23.66%	الإجمالي

* يُذكر أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس) المالية القابضة حيث تمتلك إجمالي ١٩٢,٢٧٤,٠٩٢ سهمًا بنسبة ٦,٥%

** شركة (ألفا أوريكس المحدودة) هي شركة تابعة لشركة (ADQ) تبلغ إجمالي نسبة ملكيتها ١٨,٥٩٥% سهم في البورصة المصرية وشهادات الإيداع الدولية (GDR). تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد الأسهم الصادر عن شركة مصر للمقاصة لشركة (ألفا أوريكس المحدودة) هو ٤٩٦,٢٩٤,٧٧٧ سهم بنسبة ١٦,٦٤% استنادًا لطريقة الاحتساب الواردة بالمادتين رقم (٤) و(٣٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.



مجلس الإدارة تشكيل مجلس الإدارة

يتمتع البنك التجاري الدولي بمجلس إدارة كفاء، يزود البنك بالقيادة والإشراف والخبرة اللازمة لإدارة أعماله ومراقبة المخاطر وتطبيق الحوكمة الرشيدة بنزاهة وكفاءة وتميز لتقديم قيمة مستدامة للمساهمين. يلتزم مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بأعلى معايير الاستقلالية والتنوع من حيث النوع والجنسية، حيث يضم تشكيل المجلس سيدتان وتبلغ نسبة الأعضاء المستقلين ٦٣%. يضم التشكيل الحالي لمجلس الإدارة أحد عشر عضو من ضمنهم عضواً تنفيذياً واحداً، وعشرة أعضاء غير تنفيذيين منهم سبعة أعضاء مستقلين.

يتوافق تشكيل مجلس إدارة البنك التجاري الدولي مع اللوائح المحلية السائدة وأفضل الممارسات الدولية. جدير بالذكر أنه قد تم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس إدارة البنك غير التنفيذي ومنصب المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب. حيث أن وجود منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي يجعل البنك التجاري الدولي ملتزماً تماماً بتوجيهات الحوكمة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري.

التغيرات التي طرأت على مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢

انضم السيد فاضل العلي والسيد عزيز مولجي إلى مجلس الإدارة في ١٩ مايو ٢٠٢٢ كأعضاء غير تنفيذيين مُمثلين عن استثمارات شركة (ألفا اوركس المحدودة) وهي شركة تابعة لشركة أبو ظبي التنموية القابضة (ADQ) وذلك بناء على موافقة من البنك المركزي المصري.

يُعد السيد/العلي قائداً استراتيجياً يتمتع بخبرة كبيرة في مجالات مُتنوعة منها حوكمة الشركات والشركات الناشئة، والنمو السريع والإصلاح والتحول. ويتمتع سيادته بخبرة تَمُدُّ لثلاثين عاماً في العديد من القطاعات من بينها العقارات والضيافة والاستثمار والبنوك، كما تولى العديد من المناصب القيادية في مجالات التمويل والموارد البشرية والتسويق والاتصالات. يتمتع السيد / مولجي بأكثر من عشرين عاماً من الخبرة في مجال الملكية الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية في جميع أنحاء أمريكا الشمالية والأسواق الناشئة. وقد قام باستثمار أكثر من ٢,٠ مليار دولار أمريكي في مجالات الخدمات المالية والمنتجات الاستهلاكية والصناعات والبنية التحتية والتعليم والضيافة والخدمات اللوجستية.

وتجدر بالإشارة إلى انه في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢ انضم السيد / هشام عز العرب إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي كعضو غير تنفيذي من ذوي الخبرة، وذلك بناءً على طلب المجلس وموافقة البنك المركزي المصري. ويتمتع السيد / عز العرب بخبرة واسعة في القطاع المصرفي، ومع البنك بصفة خاصة حيث كان على رأس قيادة البنك كرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٢٠. وقد حصد السيد الأستاذ/ عز العرب العديد من الجوائز العالمية لمساهماته في الخدمات المالية في الشرق الأوسط. وقد انضم سيادته إلى البنك التجاري الدولي في عام ١٩٩٨ من (دويتشه بنك) وعمل سابقاً مع كلٍ من (جي بي مورجان) و(ميريل لينش) في مناصب عدة ما بين البحرين ونيويورك والقاهرة.

اقترح مجلس الإدارة في ٨ ديسمبر ٢٠٢٢ تعيين السيد / هشام عز العرب رئيساً غير تنفيذياً لمجلس الإدارة - وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري والتي لم تردنا بعد حتى تاريخ نشر هذا التقرير - خلفاً للسيد / شريف سامي والذي سيستمر عضواً غير تنفيذياً بمجلس إدارة البنك.



ممسلسل	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	السيد / شريف سامي	مستقل	مارس ٢٠٢٠	صفته الشخصية
٢	السيد / حسين أباطة	تنفيذي	مارس ٢٠١٧	صفته الشخصية
٣	الدكتورة/ أماني أبو زيد	مستقل	ديسمبر ٢٠١٧	صفتها الشخصية
٤	السيدة / ماجدة حبيب	مستقل	ديسمبر ٢٠١٧	صفتها الشخصية
٥	السيد / باريش سوكتانكار	مستقل	أكتوبر ٢٠١٩	صفته الشخصية
٦	السيد / راجيف كاكار	مستقل	أكتوبر ٢٠١٩	صفته الشخصية
٧	السيد / جاي-مايكل باسلو	مستقل	أكتوبر ٢٠٢٠	صفته الشخصية
٨	السيد / طارق رشدي	مستقل	مارس ٢٠٢١	صفته الشخصية
٩	السيد / فاضل العلي	غير تنفيذي	مايو ٢٠٢٢	مُمثلاً عن استثمارات شركة (ألفا اوركس المحدودة) وهي شركة تابعة لشركة أبو ظبي التنموية القابضة (ADQ)
١٠	السيد / عزيز مولجي	غير تنفيذي	مايو ٢٠٢٢	صفته الشخصية
11	السيد / هشام عز العرب	غير تنفيذي	نوفمبر ٢٠٢٢	صفته الشخصية

أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين

الاسم	جهة التمثيل ⁽¹⁾	عدد الأسهم المملوكة ⁽²⁾	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي)
السيد / حسين أباطة	عن نفسه	٢١٨,٥٦١ سهم بالإضافة إلى ٤٥ GDR	تنفيذي
السيد / فاضل العلي	ممثلاً عن استثمارات شركة (ألفا اوركس المحدودة) وهي شركة تابعة لشركة أبو ظبي التنموية القابضة (ADQ)	٥١١,٦٤٤,١٠١ سهم ⁽³⁾	غير تنفيذي
السيد / عزيز مولجي	ممثلاً عن استثمارات شركة (ألفا اوركس المحدودة) وهي شركة تابعة لشركة أبو ظبي التنموية القابضة (ADQ)	٥١١,٦٤٤,١٠١ سهم ⁽³⁾	غير تنفيذي

(1) عن نفسه أو عن شخص اعتباري

(2) المملوكة للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمثله

(3) شركة (ألفا أوريكس المحدودة) هي شركة تابعة لشركة (ADQ) تبلغ إجمالي نسبة ملكيتها ١٨,٥٩٥% سهم في البورصة المصرية وشهادات الإيداع الدولية (GDR). تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد الأسهم الصادر عن شركة مصر للمقاصة لشركة (ألفا أوريكس المحدودة) هو ٤٩٦,٢٩٤,٧٧٧ سهم بنسبة ١٦,٦٤% استناداً لطريقة الاحتساب الواردة بالمادتين رقم (٤) و(٣٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي)	مستقل – غير مستقل
السيد / شريف سامي	غير تنفيذي	مستقل
الدكتورة/ أماني أبو زيد	غير تنفيذي	مستقل
السيدة / ماجدة حبيب	غير تنفيذي	مستقل
السيد / باريش سوكتانكار	غير تنفيذي	مستقل
السيد / راجيف كاكار	غير تنفيذي	مستقل
السيد / جاي-مايكل باسلو	غير تنفيذي	مستقل
السيد / طارق رشدي	غير تنفيذي	مستقل
السيد / هشام عز العرب	غير تنفيذي	غير مستقل



نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ شريف سامي

رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي- مستقل

يتمتع السيد/ شريف سامي بخبرة كبيرة في مجالات الأسواق والخدمات المالية والاستثمار والحوكمة. وهو حالياً استشاري كما يشغل منصب رئيس غير تنفيذي لشركة متخصصة في مجال إدارة الأصول العقارية. ويشغل سيادته عضوية مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي وهيئة التأمين الصحي الشامل إضافة إلى عدد من الشركات العاملة في مجال التعليم والاستثمار المباشر، كما أنه عضو لجنة استثمار صناديق التأمينات الاجتماعية، وعضو اللجنة الاستشارية الدولية لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة وعضو مجلس أمناء الجامعة الفرنسية بمصر.

تولى السيد/ سامي رئاسة الهيئة العامة للرقابة لمدة أربع سنوات انتهت في عام ٢٠١٧، وهي الهيئة المختصة بالإشراف على تنمية سوق المال والتأمين والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري وصناديق التأمين الخاصة والتمويل مُتناهي الصغر. كما شغل سيادته عضوية مجلس إدارة البنك المركزي المصري ورئاسة لجنة المراجعة بالبنك وعضو لجنة السياسات النقدية لمدة أربع سنوات. كما تولى السيد/ سامي رئاسة مجلس إدارة معهد الخدمات المالية، ومجلس أمناء مركز المديرين المصري واللجنة العليا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية، إضافة إلى عضوية مجلس أمناء المجلس القومي للمدفوعات.

يُعد السيد / سامي أول مصري يتم انتخابه لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) في عام ٢٠١٤، وأعيد انتخابه لدورة ثانية في عام ٢٠١٦، كما أُختير رئيساً لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية للدورة التي انتهت في عام ٢٠١٧.

تم تعيين السيد/ سامي عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعدة دورات مُتتالية مُنذ عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥، كما تم اختياره كأول عضو مُنتدب لشركة استثمارات بنك مصر (مصر المالية للاستثمارات) والتي تُدير مساهمات مباشرة إضافة إلى إدارة صناديق استثمار بالبورصة المصرية، كما كان سيادته عضواً بمجلس إدارة بنك القاهرة مُنذ عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٣، وشركة صندوق استثمار تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هذا وبدأ السيد/ سامي حياته العملية بمؤسسة (اكسنشر للاستشارات) حيث عمل في مكاتبها بشيكاغو والرياض وبيروت، وذلك بعد تخرجه من كلية التجارة جامعة الإسكندرية بتقدير مُمتاز مع مرتبة الشرف الأولى. وشارك في عدة برامج تنفيذية في مجالات الاستراتيجية والاستثمار والإدارة في عدد من كليات الأعمال ومعاهد الإدارة المرموقة بالولايات المتحدة وأوروبا.

السيد/ حسين أباطة

المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب

يتولى السيد/ حسين أباطة قيادة البنك التجاري الدولي - مصر. وهي المؤسسة المالية الرائدة والأكثر حيابة لثقة الجمهور في مصر، كما يُشارك في وضع وتحديد استراتيجية البنك والتأكد من تنفيذها. يحظى البنك بقاعدة عملاء ضخمة تربو على مليون وستمان ألف عميل كما تضم أكبر ٥٠٠ شركة في مصر. ويقدم البنك خدماته من خلال فريق عمل يضم ٧,٧٠٠ موظف وما يزيد عن ٢٠٦ فرع و١,٣٠٧ ماكينة صراف آلي و٢٥,٩٩٣ نقطة بيع بجميع أنحاء الجمهورية؛ بالإضافة إلى باقة شاملة من الخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر القنوات الرقمية للبنك.

وقد تقلد السيد/ أباطة منصب المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب منذ يونيو ٢٠٢١ وذلك بعد شغله منصب المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٧ حتى ٢٤ يونيو ٢٠٢١ وهو رئيس اللجنة التنفيذية واللجنة العليا للائتمان والاستثمار كما شغل سيادته منصب الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي بالبنك على مدار ست سنوات، وكان قد شغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات، وكذلك منصب رئيس مجموعة المخاطر بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠ حيث كان مسؤولاً عن إدارة مخاطر الائتمان والسوق وأيضاً المخاطر التشغيلية.

ويعد السيد/ أباطة عضواً فعالاً بإدارة علاقات المستثمرين للبنك، حيث لعب الفريق دوراً حيوياً في زيادة رأس المال السوقي من ١٠,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٢,٣ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠٢١. ونجح الفريق تحت قيادته في تولي إدارة عملية بيع حصة شركة Ripplewood في البنك التجاري الدولي عام ٢٠٠٩ ثم إدارة العلاقة مع مجموعة أكتيس المتخصصة في مجال الاستثمار المباشر بالأسواق الناشئة، وكذلك عملية بيع حصتها البالغة ٦,٥% إلى الشركة الكندية Fairfax Financial

Holding Ltd المتخصصة في مجال التأمين، حيث كانت أول عملية من الصفقات الضخمة بالبورصة المصرية. وقد حصد فريق علاقات المستثمرين العديد من الجوائز التقديرية من مؤسسة Extel (بالتعاون مع جمعية علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط) على مدار السنوات الخمس الماضية.

وخلال مسيرته مع البنك التجاري الدولي والتي تُعدت أكثر من ٢٥ عاماً، لعب السيد/ أباطة دوراً هاماً في تطوير برنامج التدريب الائتماني الخاص بالبنك التجاري الدولي، والذي يتم من خلاله دراسة العلوم النظرية وتزويد المتدربين بالخبرة العملية اللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية للشركات العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية.

وعلى جانب آخر، يحظى السيد/ أباطة بخبرة واسعة في الأسواق المالية وسوق التمويل غير المصرفي من واقع توليه سابقاً رئاسة قسم البحوث ثم منصب العضو المنتدب لقطاع إدارة الأصول بالمجموعة المالية هيرميس بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١ كما تولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة سي أي كابيتال وهي إحدى بنوك الاستثمار المصرية الرائدة حيث كانت من بين الشركات التابعة للبنك التجاري الدولي قبل أن يقوم البنك ببيع ٩٠% من حصته خلال عام ٢٠١٧.

حصل أباطة على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم استكمل العديد من البرامج التدريبية والتعليمية في بلجيكا وسويسرا ولندن ونيويورك.

الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد

المدير الرئيسي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

معالي الدكتورة أماني أبوزيد هي مفوض البنية التحتية والمعلوماتية والطاقة بالاتحاد الأفريقي، وانتخبت لهذا المنصب مرتين. وتتركز الخبرة العملية لسيادتها في مجال التنمية الدولية فيما يزيد عن ٣٥ عاماً حيث تقلدت العديد من المناصب القيادية في كبرى المؤسسات الدولية المعنية ببرامج التنمية وخاصة في مجال البنية التحتية والطاقة مثل الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

تقود الدكتورة / أماني أبو زيد عدداً من المبادرات والبرامج الإقليمية والقارية، وقد قامت بإطلاق سوق النقل الجوي الإفريقي الموحد، وسوق الطاقة الإفريقية الموحد، وأول استراتيجية للتحويل الرقمي الإفريقي، كما أعدت البرنامج العشري الثاني لتطوير البنية التحتية في إفريقيا للتكامل الإفريقي وذلك في إطار استراتيجية الاتحاد الأفريقي أجندة ٢٠٦٣.

كما سبق لسيادتها وأن أدارت أكبر محطة تشغيلية لبنك التنمية الأفريقي، ونفذت برامج تنمية في العديد من القطاعات على المستوى القومي والقاري، بما في ذلك تنفيذ أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم.

الدكتورة / أماني أبو زيد حاصلة على بكالوريوس هندسة الاتصالات من جامعة القاهرة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الدولية الفرنسية للتنمية الإفريقية، وأيضاً درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفارد، ودرجة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة.

تم اختيار الدكتورة / أماني أبو زيد مرات عدة كواحدة من أكثر النساء الأفريقيات تأثيراً واحدة من أكثر الأفارقة شهرة خمس مرات من قبل (Avance Media) وتلقت سيادتها العديد من الجوائز والتقديرية الدولية بما في ذلك "الوسام العلوي" من جلالة ملك المغرب، وشخصية المستقبل من الحكومة الفرنسية، وحصلت على جائزة الخريجين المتميزين من جامعة مانشستر، المملكة المتحدة - بالإضافة إلى العديد من الجوائز والتقديرية الدولية العديدة

الدكتورة / أماني أبو زيد عضو في (Global Leaders Broadband Commission) للتنمية المستدامة، واللجنة العالمية للعمل العاجل بشأن كفاءة الطاقة، وكذلك عضو في (Board for System Initiative) بشأن تشكيل مستقبل الطاقة.

نفذت الدكتورة / أماني أبو زيد العديد من المشاريع البارزة وبرامج البنية التحتية القومية والإقليمية والقارية التي تركز على النتائج، وتبني التكنولوجيا والقدرة على الصمود مع تغيير المناخ والمشاركة مع أصحاب المصالح المحليين والدوليين لضمان الاستدامة والفعالية. وقد قادت مؤخرًا (African Common Position) بشأن النقل من أجل التعافي بعد الوباء، بالإضافة إلى قيادة (African Common Position) لدعم حق إفريقيا في الوصول الشامل إلى الطاقة والانتقال العادل.

وتعد الدكتورة / أماني أبو زيد مثلاً يحتذى به للمرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفي المناصب القيادية وصنع القرار، وقد اشتهرت منذ فترة طويلة بمجهوداتها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تجيد الدكتورة / أماني أبو زيد أربع لغات وتهتم بالموسيقى الكلاسيكية وعزف البيانو بالإضافة إلى كونها منافسة قوية في الرياضات الصحراوية للسيارات، هذا بالإضافة إلى العديد من الأنشطة والاهتمامات الأخرى.

السيدة/ ماجدة حبيب

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

تشغل سيادتها منصب المسئول التنفيذي الرئيسي والشريك المؤسس لعيدات "داوي". تتمتع السيدة حبيب بخبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات التقنية وكذلك المدفوعات الإلكترونية، فضلاً عن الحلول المصرفية الذكية. تتمتع سيادتها بخبرة ٢٥ عاماً في مختلف المجالات الإدارية بما في ذلك الإدارة الاستراتيجية للعلامة التجارية، والتجزئة التسويقية والاتصالات المؤسسية وعلاقات المستثمرين. وتقلدت سيادتها العديد من المناصب، ومنها عضو مجلس الإدارة والشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للقطاع الاستراتيجي والتجاري والتسويقي لشركة فوري للخدمات المالية والمدفوعات الإلكترونية، حيث ساهمت سيادتها بخبرتها الطويلة في إرساء مكانة "فوري" كمنصة رائدة للمدفوعات الإلكترونية في مصر. هذا وقبل انضمامها إلى "فوري"، شغلت السيدة حبيب عضوية الفريق التنفيذي لشركة راية القابضة لمدة تسعة أعوام، حيث قامت بدور رئيسي في اندماج وتطوير مجموعة راية، فضلاً عن مشاركتها في إنشاء وتطوير العلامة التجارية لراية لتصبح علامة رائدة في مجال التكنولوجيا في مصر. وحصلت على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في علوم الحاسب الآلي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. كما حصلت على ماجستير في إدارة الأعمال من (INSEAD) فرنسا.

السيد/ باريش سوكتانكار

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

يتمتع السيد/ باريش سوكتانكار بخبرة طويلة في قطاع الخدمات المصرفية تتجاوز الثلاثين عاماً، حيث كان جزءاً من الفريق الأساسي الذي قام بتأسيس بنك (HDFC) في عام ١٩٩٥ وساعد في تحويله إلى أحد أهم المؤسسات المالية الرائدة في الهند. ساهم السيد/ سوكتانكار في العديد من المجالات الرئيسية في بنك (HDFC) من بينها الائتمان، وإدارة المخاطر، والمالية، والموارد البشرية، وعلاقات المستثمرين، وقطاع الاتصال المؤسسي، والمسؤولية المجتمعية للشركات. كما تولى سيادته إدارة عمليتي استحواذ بنك (HDFC) وإصدار أسهم رأس المال في الأسواق المحلية والدولية. تم تعيين السيد/ سوكتانكار في مجلس إدارة بنك (HDFC) كمدير تنفيذي في عام ٢٠٠٧ وتم ترقيته إلى منصب نائب المدير العام في عام ٢٠١٤، وقد تقدم بإسقالته من بنك (HDFC) في عام ٢٠١٨.

لقد كان السيد/ سوكتانكار عضواً في العديد من اللجان التي شكلها البنك المركزي الهندي (Reserve Bank of India) ورابطة البنوك الهندية (Indian Banks' Association) قبل انضمامه إلى بنك (HDFC)، عمل السيد/ سوكتانكار في سيتي بنك من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٤ في مختلف القطاعات من بينها القطاع المؤسسي للشركات، وإدارة المخاطر، وإدارة الرقابة المالية، ويشغل حالياً السيد/ سوكتانكار منصب المدير الرئيسي لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في شركة (Sanaksh Advisors LLP)، وهي شركة قام بتأسيسها لتقديم خدمات استشارية للأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري والكيانات الأخرى.

بالإضافة إلى كون سيادته عضو في مجلس إدارة معهد Jamnalal Bajaj للدراسات الإدارية، جامعة مومباي، والمجلس الاستشاري لمنظمتين غير حكوميتين (مشروع مومباي وKSWA's Yuva Parivartan) والمجلس الاستشاري الأكاديمي الخاص (College of Supervisors of the Reserve Bank) بالهند.

السيد/ سوكتانكار حاصل على بكالوريوس تجارة من كلية (سيدنهام) (Sydenham College)، ودرجة ماجستير في الدراسات الإدارية (MBA) من معهد (جمالال باجاج للدراسات الإدارية) (Jamnalal Bajaj Institute of Management) (Studies) بجامعة مومباي. وقد أنهى أيضاً برنامج الإدارة المتقدمة (AMP) من كلية (هارفارد للأعمال).

السيد/ راجيف كاكار
عُضو مَجْلِسِ إِدارة غير تنفيذي- مستقل

يُعد السيد/ راجيف كاكار رائد أعمال مُخضرم ومصرفي مُتمرس عمل خلال ثلاثة عقود في مجال الخدمات المالية وبصفة خاصة في مجالي التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وتمتد خبرة سيادته عبر أسواق عالمية مُتعددة مثل الصين والهند ودول وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

يتمتع السيد / كاكار بسجلٍ حافلٍ من النجاحات في إدارة البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة والأعمال الرائدة، مع قدرة واضحة على وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية في بلادٍ مُتعددة، بالإضافة إلى إدارة عمليات الاستحواذ والتحول التجاري والرقمي، وإنشاء شركات تعمل في مجال الخدمات المالية، وتحقيق الربحية المُستدامة على المدى البعيد.

بدأ السيد / كاكار حياته المهنية في بنك (Citibank NA) حيث عمل به لأكثر من عشرين عاماً، وتدرج في المناصب حتى شغل منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي عن تركيا والشرق الأوسط وأفريقيا حتى عام ٢٠٠٦، قبل أن يُشارك في تأسيس شركة (Fullerton Financial Holdings) في سنغافورة حيث أمضى ثلاثة عشر عاماً كمنائب الرئيس التنفيذي، ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، والرئيس التنفيذي لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا حتى عام ٢٠١٧. وتزامناً مع هذا، قام سيادته بتأسيس شركة (Dunia Finance) وهي شركة تابعة لشركة (Fullerton Financial Holdings) في دولة الإمارات العربية المتحدة- حيث شغل منصب العضو المُنتدب والرئيس التنفيذي حتى عام ٢٠١٨.

يُعتبر السيد / كاكار عضواً في مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية والمصارف البارزة في مختلف البلاد، وهي (Eurobank Ergasias SA) في اليونان، بنك الخليج الدولي في البحرين، بنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية، شركة (UTI) لإدارة الأصول في الهند، بالإضافة إلى كون سيادته عضواً في المجلس الاستشاري الدولي (University of Chicago's Booth School of Business) مُنذ عام ٢٠٠٩.

السيد / چاي مايكل باسلو
عُضو مَجْلِسِ إِدارة غير تنفيذي- مستقل

يتمتع السيد/ چاي مايكل باسلو بخبرات طويلة اكتسبها خلال الأربعة عقود الماضية. وقد أمضى السيد/ باسلو ١٦ عاماً من حياته المهنية في قطاع إدارة المخاطر في مؤسسة (J.P Morgan)، حيث ترأس سيادته مجموعة كبيرة من القطاعات. شغل سيادته منصب رئيس إدارة المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا لقطاع إدارة الثروات في (J.P Morgan)، ورئيس قطاع إدارة المخاطر في لندن وذلك قبل تقاعده في عام ٢٠١٩. وقد عمل السيد/ باسلو قبل ذلك في قطاع إدارة مخاطر الائتمان، حيث أشرف على مجموعة مُتنوعة من الشركات والقطاعات المالية والاقتصادية التي تعمل في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، كما أمضى سيادته خلال تلك الفترة ما يزيد عن ثلاث سنوات كرئيس لمخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دبي، ثم عاد إلى لندن ليشغل منصب رئيس قطاع مخاطر الائتمان في أسواق منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وعمل السيد/ باسلو في أواخر التسعينيات في شركة (Chase) للأوراق المالية مديراً تنفيذياً للخدمات المصرفية الاستثمارية للعملاء، حيث كان مسؤولاً عن مُشغلي الاتصالات العالمية ومُصنعي المعدات من المقر الرئيسي للشركة في نيويورك. وقد بدأ السيد/ باسلو حياته المهنية في الثمانينيات في مجال التكنولوجيا مع (Chemical Bank)، ثم أصبح مُخلاً مصرفياً للاستثمار العقاري.

بالإضافة إلى خبرته المصرفية الواسعة، عمل السيد/ باسلو كمُستشار استراتيجي في مجال صناعة الإعلام والاتصالات في (Booz Allen & Hamilton)، كما شارك في تأسيس شركة (Frictionless Commerce Incorporated) وهي شركة ناشئة لاستحداث البرامج الاستراتيجية في كامبريدج، بماساتشوستس، حيث كان المدير المالي وعضواً في مجلس الإدارة. كما تَبَوأ منصب عميد تنمية الموارد في كلية الطب بجامعة (هارفارد).

حصل السيد/ باسلو على درجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة (بنسلفانيا) وماجستير إدارة الأعمال المالية من كلية (وارتون).



السيد / طارق رشدي عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

يتمتع السيد/ رشدي بخبرة عميقة في مجالات المراجعة الداخلية والرقابة وإدارة المخاطر حيث عمل سيادته لسنوات طويلة لدى عدد من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى إدارته لشركته الاستشارية تم اختيار سيادته مفضلاً بالمفوضية المستقلة لتقييم أثر المساعدات المالية ببريطانيا.

وتمتد مسيرة السيد/ رشدي المهنية لتشمل مصر وأوروبا وأفريقيا والمنطقة العربية. وهو رئيس سابق لقطاع المراجعة الداخلية في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الأفريقي. كما عمل في البنك الإيطالي الدولي في لندن وبنك نوفا سكوشا من بين آخرين.

حصل السيد/ رشدي على بكالوريوس اقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وعلى دبلوم في إدارة خزينة الشركات من معهد مديري خزينة الشركات المعتمدين. وهو زميل في معهد المصرفيين المعتمدين، و زميل معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين.

السيد / فاضل العلي عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل السيد /فاضل العلي منصب رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، ويُعد السيد /العلي قائداً استراتيجياً يتمتع بخبرة كبيرة في مجالات متنوعة منها حوكمة الشركات، والشركات الناشئة، والنمو السريع والإصلاح والتحول.

ويتمتع سيادته بخبرة تمتد لثلاثين عاماً في العديد من القطاعات من بينها العقارات والضيافة والاستثمار والبنوك، كما تولى العديد من المناصب القيادية في مجالات التمويل والموارد البشرية والتسويق والاتصالات. وخلال مسيرته المهنية، أحرز سيادته العديد من الإنجازات التي تمتد من المساهمة في تأسيس شركة دبي القابضة، وإدارة أزمة ما بعد الركود العالمي في عام ٢٠٠٩ إلى جانب المساهمة في إنشاء نموذج أعمالها الجديد كمشترم استراتيجي، وتحقيق طفرة غير مسبوقة في حجم الأرباح. كما نجح سيادته في إصدار سندات لأجل متعددة العملات بقيمة ٢,٢٥ مليار دولار لمجموعة دبي القابضة للعمليات التجارية.

بدأ السيد /العلي حياته المهنية في (سيتي بنك) عام ١٩٨٩ ثم التحق بالعمل في شركة دبي القابضة في عام ٢٠٠٤، وتقلد سيادته العديد من المناصب منها رئيس القطاع المالي ورئيس قطاع العمليات وأخيراً الرئيس التنفيذي لها حتى عام ٢٠١٧. شغل السيد /العلي منصب نائب الرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي الأول ورئيس عمليات المجموعة حتى عام ٢٠٢١، قبل أن يُصبح رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. انضم السيد /العلي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في مايو ٢٠٢٢ كعضو غير تنفيذي، مُمثلاً عن استثمارات شركة (ألفا اوركس ليميتد) وهي شركة تابعة لشركة أبو ظبي للتنمية القابضة (ADQ). حصل السيد /العلي على درجة البكالوريوس في الهندسة والنظم الصناعية من جامعة جنوب كاليفورنيا.

السيد / عزيز مولجي عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل السيد /عزيز مولجي منصب رئيس قسم الاندماج والاستحواذ والاستثمارات البديلة في شركة أبو ظبي للتنمية القابضة (ADQ). ويتمتع السيد /مولجي بأكثر من عشرين عاماً من الخبرة في مجال الملكية الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية في جميع أنحاء أمريكا الشمالية والأسواق الناشئة. وقد قام باستثمار أكثر من ٢,٠ مليار دولار أمريكي في مجالات الخدمات المالية والمنتجات الاستهلاكية والصناعات والبنية التحتية والتعليم والضيافة والخدمات اللوجستية.

بدأ السيد /مولجي حياته المهنية في (جولدمان ساكس) وشركاه في عام ١٩٩٦، وانضم إلى (ليمان برادرز) في عام ٢٠٠٥، ثم انضم إلى (ميريل لينش) في عام ٢٠٠٦ كنائب لرئيس مجموعة الرعاة الماليين لمدة عامين. وفي عام ٢٠٠٩، انضم السيد /مولجي إلى مجموعة أبراج حيث شغل منصب العضو المُنتدب لقسم الاستثمارات الخاصة لمدة عشر سنوات، وقد قام سيادته بقيادة تنفيذ الصفقات وإدارة عمليات ما بعد الاستحواذ والتخارج في الشرق الأوسط وإفريقيا وتركيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. بالإضافة إلى ذلك، شغل السيد /مولجي منصب نائب الرئيس للاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية في شركة دبي القابضة لمدة عامين حتى عام ٢٠٢١ قبل انضمامه إلى شركة أبو ظبي للتنمية القابضة (ADQ).

انضم السيد /مولجي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في مايو ٢٠٢٢ كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي مُمثلاً عن استثمارات شركة (ألفا اوركس المحدودة) وهي شركة تابعة لشركة أبو ظبي للتنمية القابضة (ADQ).

حصل السيد /مولجي على بكالوريوس في الهندسة الكهربائية والإدارة من معهد (ماساتشوستس) للتكنولوجيا، (كامبريدج)، ودرجة الماجستير في التمويل من كلية (وارتون) بجامعة (بنسلفانيا).



السيد / هشام عز العرب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل الأستاذ/ هشام عز العرب منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بالبنك التجاري الدولي - مصر منذ نوفمبر ٢٠٢٢، وقبل توليه هذا المنصب، عمل سيادته كمستشار لمحافظ البنك المركزي المصري لمدة ثلاثة أشهر. وفي عام ٢٠٢٠، أسس عز العرب شركة أنش إي للاستشارات ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة. وبخبرته التي تمتد لأكثر من أربعين عاماً في مجال العمل المصرفي على الصعيد الدولي في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، يقوم عز العرب بتقديم الاستشارات في مجالات استراتيجيات النمو وتعبئة الموارد وإدارة المخاطر المالية، بالإضافة لذلك يحرص عز العرب على دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة من خلال إمدادها بالاستشارات لتنمية مواردها المالية والاستشارات الاستراتيجية.

تقلد الأستاذ/ هشام عز العرب منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي- مصر منذ عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٢٠، وخلال فترة شغله لهذا المنصب استطاع عز العرب أن يرسخ مكانة البنك كأكبر مؤسسة مصرفية تابعة للقطاع الخاص في مصر بزيادة في رأس المال السوقي من مليار جنيه مصري إلى ١٠٠ مليار جنيه مصري، وهو ما جعل من أسهم البنك أقوى مكونات المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية وإدراجه في بورصتي نيويورك ولندن وعلامة جذب لمجتمع الاستثمار الدولي، فضلاً عن كونه مقياساً لأداء القطاع المصرفي في الأسواق الناشئة.

وتحت قيادة عز العرب ارتكزت ثقافة العمل بالبنك على تشجيع روح المبادرة والعمل الابتكاري مع الالتزام بأفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر، وحرصاً من سيادته على التزام البنك بمسؤولياته العالمية قام في عام ٢٠١٣ بإطلاق مبادرات الاستدامة والمساواة بين الجنسين ليكون البنك التجاري الدولي أول بنك في مصر يصدر تقرير الاستدامة ويوقع على المبادرات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت عنوان "مبادئ المصرفية المسؤولة"، وفي عام ٢٠١٩ أصبح البنك التجاري الدولي أول مؤسسة عربية وإفريقية يتم إدراجها في مؤشر بلومبيرج للمساواة بين الجنسين، بالإضافة لذلك قاد عز العرب جهود التحول الرقمي لعمليات وممارسات البنك، بما في ذلك إنشاء وحدة تحليلات البيانات الفريدة من نوعها في البنوك المصرية والتي قامت لاحقاً بتقديم المشورة للحكومة المصرية في مجال جمع البيانات وتحليلها.

وللتمكن من الاستغلال الأمثل للفرص الكامنة في قارة أفريقيا وبالأخص شرق أفريقيا كونه مركز للتجارة، ترأس السيد عز العرب الصفقة لافتتاح البنك التجاري الدولي - ماي فير في كينيا لتوفير التمويل التجاري والتسهيلات الائتمانية لعملاء البنك المصريين من الشركات المتوسطة الذين يتطلعون إلى التوسع في إفريقيا، كما كان لسيادته دور محوري في دعم مبادرات شباب شرق أفريقيا للتقنيات المالية.

كما أشادت العديد من المطبوعات والمنشورات العالمية بحسن أداء البنك التجاري الدولي بقيادة الأستاذ / هشام عز العرب، حيث حصل سيادته على لقب "أفضل رئيس تنفيذي في مصر وأفريقيا" من قبل "إيما فينانس" في عام ٢٠١٤، وأشادت "يوروموني" في عام ٢٠١٦ بمساهمة سيادته البارزة في الخدمات المالية في الشرق الأوسط، بالإضافة لحصول البنك التجاري الدولي - كأول بنك في مصر والشرق الأوسط - على جائزة "يوروموني" كأفضل بنك في الأسواق الناشئة العالمية، وفي نفس العام حصل البنك على جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط، كما حصل البنك على جائزة أفضل بنك في ممارسات المسؤولية المؤسسية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٨، كما حصل البنك التجاري الدولي على جائزة أفضل بنك في الأسواق الناشئة من "جلوبال فاينانس" في عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠.

ويشغل عز العرب منصب رئيس مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي منذ أنشائها في عام ٢٠١٠، وكنتيجة للشراكات الاستراتيجية التي قامت ببنائها مؤسسة البنك التجاري الدولي مع مقدمي الرعاية الصحية من القطاعات الحكومية والخاصة وغير الحكومية بهدف الارتقاء بصحة الأطفال الأقل حظاً في جميع أنحاء مصر على مدار السنوات الماضية، تمكنت المؤسسة من التأثير على حياة أكثر من ٣,٢ مليون طفل، كما أصبحت المؤسسة من أصوات مصر الرائدة للوصول إلى رعاية صحية شاملة وجيدة للأطفال الأكثر احتياجاً.



بالإضافة لما سبق، يشغل عز العرب عضوية معهد التمويل الدولي بواشنطن، وعضوية المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة، وعضوية مجلس إدارة مستشارين ريبيلود لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة لشغل سيادته منصب رئيس اتحاد بنوك مصر، كما شغل سيادته عضوية مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالقاهرة وتم تدشين منحة دراسية لطلبة البكالوريوس باسمه، وعضوية مجلس إدارة "فيرفاكس" أفريقيا وعضوية مجلس إدارة "سمارت افريكا".

وقبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي في عام ١٩٩٩، تقلد سيادته العديد من المناصب في عدد من البنوك العالمية وعلى رأسها جي بي مورجان، ميريل لينش، ودويتش بنك في لندن والشرق الأوسط.

دور مجلس الإدارة الإشرافي ومسئوليته

يتولى مجلس الإدارة إدارة شؤون البنك بناءً على تكليف من الجمعية العامة، ويكون مسؤولاً بشكل مطلق عن الإشراف والرقابة على البنك ولديه أوسع السلطات فيما عدا ما احتفظ به صراحةً للجمعية العامة . يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل جماعي عن نجاح البنك على المدى الطويل وخلق قيمة بارزة للمساهمين، ويركز بشكل أساسي على تطوير أعمال البنك، وإدارة المخاطر، وتعزيز الحوكمة، وتحقيق العوائد المالية طويلة الأجل لتحقيق المصلحة العليا للبنك والمساهمين والأطراف ذوي المصالح. يتولى مجلس الإدارة مسؤولية ضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن البنك، وكذلك تحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، وتحديد الأهداف الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها، والإشراف على الإدارة العليا ومساءلتهم، وضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالبنك، والإشراف على التزام البنك باللوائح السائدة لضمان سمعته واستدامته على المدى الطويل.

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة للبنك لمدة ثلاث سنوات. ويُعد الحضور الفعلي لاجتماعات مجلس الإدارة الطريقة الأساسية لعقد الاجتماعات مع إمكانية المشاركة بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة، مرئية أو صوتية عبر شبكة الإنترنت. ونظراً للإجراءات الاحترازية الخاصة بالحد من انتشار فيروس كورونا المستجد خلال عام ٢٠٢٢ وطبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة في ٢٣ نوفمبر 2020 وتعديلاته اللاحقة، تم عقد تسعة اجتماعات لمجلس الإدارة من أصل ثلاثة عشر اجتماعاً من خلال تقنية الاتصال الحديثة المرئية.

وخلال عام ٢٠٢٢، حرص مجلس الإدارة على توفير افصاحات دقيقة وشفافة وفي الإطار الزمني المناسب فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك وملكيته وعملياته وأدائه المالي. كما حرص المجلس على مراقبة حسابات البنك وقوائمه المالية من حيث كونها عادلة ومتوازنة ومفهومة، وعلى توافر المعلومات اللازمة للمساهمين لتقييم موقف البنك التجاري الدولي وأدائه واستراتيجيته. وركز مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢ على النجاح المالي وغير المالي طويل الأجل للبنك التجاري الدولي، وعلى السعي لتحقيق أهداف جميع أصحاب المصالح.



أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة

- تحديد الاستراتيجية والأهداف العامة للبنك، والتي تتناسب مع حجم وتعقيد عملياته، مع مراقبة تنفيذ تلك الاستراتيجية والأهداف وضمان وعي جميع العاملين بها.
- اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك.
- الموافقة على القوائم المالية الربع سنوية والسنوية بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة السنوي المقدم للمساهمين.
- الموافقة والتصديق على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة مخاطر البنك ومراجعتها دورياً، وكذلك الفهم الواعي للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووضع حدود مقبولة لها، والتأكد من اتخاذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعريف وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الموضوعية.
- الرقابة والتقييم الدوري المستمر لكفاءة ونزاهة سياسة وممارسات الرقابة الداخلية وأسس إدارة تكنولوجيا المعلومات بالبنك، لإدارة مخاطر الأعمال الرئيسية للبنك، بما في ذلك الإجراءات اللازمة لممارسة أعمال البنك وفقاً للقوانين واللوائح السارية والسياسات والإجراءات الداخلية.
- مراجعة مدى كفاية رأس مال البنك.
- التأكد من توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة للبنك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.
- التأكد من أن البنك يضع ويراجع بانتظام السياسات الخاصة بالتواصل مع المستثمرين للتأكد من كيفية تواصل البنك مع المحللين والمستثمرين وأصحاب المصالح والأفراد.
- التأكد من وجود إجراءات تمكن أصحاب المصالح من التواصل مع مجلس الإدارة وأعضاء المجلس من خلال قسم علاقات المستثمرين.
- الإشراف على استقلالية وكفاءة مراقبي الحسابات، بما في ذلك المصادقة على شروط عمليات المراجعة والمهام غير المتعلقة بمراجعة الحسابات، وتقييم أدائهم.
- الاجتماع بانتظام مع كبار المسؤولين التنفيذيين والمراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات لمناقشة السياسات المطبقة، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- الإشراف على معايير وسياسات الحوكمة، والتي تتناسب مع حجم وتعقيد عمليات البنك، والتقييم الدوري المستمر لكفاءة وفاعلية ممارسات الحوكمة.
- التأكد من أن الإدارة العليا تطبق سياسات لتحديد والحد من والكشف عن تضارب المصالح المحتمل، والذي قد ينشأ نتيجة لمختلف الأنشطة والأدوار التي يقوم بها البنك.
- التأكد من اعتماد البنك لميثاق الأخلاق والسلوك المهني والذي يحكم سلوك جميع العاملين بالبنك.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات الجوهرية في التوقيت الملائم وبشكل دقيق، بما في ذلك ضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن البنك.
- ضمان استقلالية كلا من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالبنك.
- اختيار وتعيين ورصد أداء كبار المسؤولين التنفيذيين وتحديد مسؤولياتهم ومكافاتهم، إلى جانب وضع خطة واضحة لتتابع السلطة داخل البنك وذلك للمراكز الإدارية العليا والمراكز التنفيذية الرئيسية بما يضمن استدامة البنك وسير أعماله بشكل فعال.
- مراجعة حجم مجلس الإدارة والتشكيل العام له وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، والإشراف على كفاءة واستقلالية أعضاء المجلس.
- ترشيح الأعضاء وتحديد مكافاتهم وعرضها على الجمعية العامة للموافقة، وللمجلس الحق في تعيين أعضاء جدد في المراكز التي تخلو أثناء السنة، إلى جانب تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة والفهم التام لكافة أعمال البنك.
- تشكيل اللجان المختلفة للمجلس والموافقة على الموثائق الخاصة بها والتي تحدد أدوار كل لجنة ومسؤولياتها وسلطاتها، ومراجعة وتقييم أداء ومساهمة كل من هذه اللجان في ضوء الميثاق الخاص بكل منها.
- اعتماد الدعوة السنوية لاجتماعات الجمعية العامة وجدول أعمالها وجميع الموضوعات ذات الصلة لعرضها على المساهمين.

- تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والإشراف على تنفيذها، إلى جانب تقييم الأهداف والأنشطة والمبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنك.

أبرز مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء واقتراح مواعيده وجدول أعماله ومكان انعقاده.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد واقتراح مواعيد وجدول أعمال كل منها وتولي رئاسة هذه الاجتماعات.
- التواصل مع أعضاء المجلس وضمان تزويدهم بكافة الأدوات والمعلومات اللازمة لتأدية واجباتهم بشكل ملائم، وأن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم، وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات وضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- ضمان الرقابة المستمرة من قبل مجلس الإدارة على أنشطة البنك.
- تشجيع المناقشة وتعزيزها والتأكد من إمكانية التعبير عن الآراء المختلفة ومناقشتها أثناء اتخاذ القرارات والتأكد من عدم منع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من مساهلة الإدارة التنفيذية ومحاسبتها بفعالية
- مواكبة الأنشطة الرئيسية للبنك وإدارته من خلال اجتماعات دورية مع المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب، والحصول على المعلومات من مختلف الإدارات ومحاضر اجتماعات اللجان عند طلبها.
- التأكد من التزام المجلس بانجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك، مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجباته.
- تقديم المشورة المستقلة إلى المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب عند الاقتضاء.
- الحفاظ على علاقة قوية مع الجهات الرقابية ذات الصلة بالإضافة إلى الإشراف على معالجة جميع الأمور الرقابية علي وجه السرعة وبشكل مناسب، وأن يتم إعلام مجلس الإدارة على الفور بمثل هذه الأمور والإجراءات المتخذة.

أبرز مسؤوليات المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب

- ابتكار ودعم رؤية البنك ورسالته في ضوء توجيهات مجلس الإدارة، بما يسمح للبنك التجاري الدولي بالاحتفاظ بريادته، وتحقيق عوائد كافية للمساهمين، وتعزيز مركزه المالي ودوره ككيان حسن السمعة ومسؤول مجتمعيًا.
- التأكد من الحفاظ على علاقة جيدة وموضوعية مع المجتمع الاستثماري والمؤسسات المالية ووسائل الإعلام للتأكد من أن قيمة حقوق الملكية والسمعة المالية للبنك تتماشى مع الأداء الحالي والمتوقع.
- مسئول عن إدارة وتوجيه عمليات البنك اليومية،
- مسئول عن الحفاظ على فريق إدارة عليا فعال ومتناسك للبنك لتحقيق أهدافه، وتحقيق الأهداف التشغيلية على المدى القصير والأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل،
- مراقبة أداء الأعمال التشغيلية مقارنةً بالأهداف الاستراتيجية للبنك.
- اقتراح استراتيجية البنك وخطته وميزانياته السنوية وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها والإشراف على تنفيذها لتحقيق أهداف البنك،
- مراقبة قاعدة الأصول للبنك بصورة دورية، لضمان الحفاظ على وضع البنك الرأسمالي،
- دعم الأداء السليم للوحدات/ الوظائف التنظيمية والرقابية بالبنك مع الحفاظ على استقلاليتها وتبعيةها للجان غير التنفيذية المعنية لمجلس الإدارة،
- الإشراف على تطوير وتنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- التأكد من تنفيذ استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك،
- الإشراف على مواءمة العمليات والتكنولوجيا فيما يتعلق باستراتيجية البنك ومرونتها،
- الإدارة الفعالة لمخاطر البنك - بدعم من رئيس قطاع المخاطر - والإشراف على تنفيذ نظم الرقابة الداخلية لضمان بقائها ضمن إطار المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة،



- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية المعنية بالرد على الملاحظات الصادرة من قبل الجهات الرقابية، ومراقبي الحسابات وإدارات الرقابة الداخلية، بصورة موضوعية وفي الوقت المناسب، قبل تقديمها إلى لجنة مجلس الإدارة المعنية، وعليه يتم التأكد من اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة أي انتهاكات أو نقاط ضعف في الرقابة وعدم الالتزام، إلخ،
- العمل كجهة اتصال أساسية مع الجهات الرقابية للبنك، والعمل على تعزيز علاقة سليمة وصادقة مع تلك الجهات لضمان الالتزام بمتطلبات الحيطة والسلوك المهني،
- خلق مناخاً صحياً لبناء وتنمية بيئة عمل وثقافة القيم الأخلاقية داخل البنك، واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة البنك،
- الحفاظ على الحوار المستمر مع رئيس المجلس غير التنفيذي ومجلس الإدارة للتأكد من أن توجهات البنك تتماشى مع توقعات مجلس الإدارة،
- إحاطة رئيس مجلس الإدارة بالقضايا الخلافية أو الحساسة المحتملة التي قد تؤثر على البنك،

أمين سر المجلس

يقوم البنك بتعيين أمين سر مجلس مؤهل، يتمتع بالكفاءة، وعلى دراية كافية بالأعمال المصرفية.

أبرز مسؤوليات أمين سر المجلس

- إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة بتوجيه من رئيس المجلس، وتزويد أعضاء المجلس في الوقت المناسب بالمعلومات والبيانات ذات الصلة فيما يتعلق بالمسائل التي سيتم مناقشتها، وضمان توافر الوقت الكافي لمراجعتها قبل تاريخ الاجتماع.
- تدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وإرسالها إلى أعضاء المجلس لمراجعتها والموافقة عليها.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ضمن الإطار المحدد في هذا الصدد.
- حفظ جميع الوثائق فيما يتعلق بقرارات مجلس الإدارة أو القضايا المعروضة على المجلس وضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.
- إعداد وتنظيم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين (العادية وغير العادية) وإدارة لوجستياتها وإعداد المعلومات والمواد المتعلقة ببنود جدول الأعمال وتدوين محاضر الاجتماعات.
- التنسيق مع جميع لجان المجلس لضمان التواصل السليم والتدفق السلس للمعلومات بين اللجان ومجلس الإدارة.
- تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بالمعلومات الضرورية عن البنك، وتقديمهم لأعضاء المجلس الحاليين.



لجان مجلس الإدارة

تساعد لجان مجلس الإدارة، المجلس في القيام ببعض مسؤولياته وذلك لزيادة كفاءة المجلس والسماح بالتركيز بشكل أعمق في مجالات محددة. وقد قام مجلس الإدارة بإنشاء اللجان التالية التي تقدم مقترحاتها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات النهائية.

تشكيل اللجان

وفيما يلي تشكيل لجان مجلس الإدارة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تشكيل اللجان	اللجان	
السيد / طارق رشدي السيدة / ماجدة حبيب - السيد / باريش سوكتانكار	رئيس أعضاء	لجنة المراجعة
السيد / جاي-مايكل باسلو السيد / باريش سوكتانكار - السيد / فاضل العلي	رئيس أعضاء	لجنة المخاطر
السيد / راجيف كاكار السيدة / ماجدة حبيب - السيد / طارق رشدي - السيد / عزيز مولجي	رئيس أعضاء	لجنة العمليات و التكنولوجيا
السيد / راجيف كاكار السيد / جاي-مايكل باسلو - السيد / عزيز مولجي	رئيس أعضاء	لجنة المرتبات و تقدير المزايا
الدكتورة / أماني أبو زيد السيدة / ماجدة حبيب - السيد / راجيف كاكار	رئيس أعضاء	لجنة الحوكمة والترشيحات
السيد / جاي-مايكل باسلو الدكتورة / أماني أبو زيد - السيد / طارق رشدي - السيد / فاضل العلي	رئيس أعضاء	لجنة الاستدامة

وتجدر الإشارة إلى أنه في ٢٤ يوليو ٢٠٢٢، حدثت التعديلات التالية في تشكيل لجان مجلس الإدارة:

١. تم تغيير تشكيل لجنة المخاطر في يوليو ٢٠٢٢ حيث انضم السيد / فاضل العلي إلى اللجنة بدلا من الدكتورة / أماني أبو زيد.
٢. انضم السيد / عزيز مولجي إلى لجنة العمليات والتكنولوجيا.
٣. انضم السيد / فاضل العلي إلى لجنة الاستدامة.
٤. تم تغيير تشكيل لجنة المرتبات وتقدير المزايا في يوليو ٢٠٢٢ حيث انضم السيد / عزيز مولجي إلى اللجنة بدلاً من السيدة / ماجدة حبيب.
٥. تم تغيير تشكيل لجنة الحوكمة والترشيحات في يوليو ٢٠٢٢ حيث انضمت السيدة / ماجدة حبيب إلى اللجنة بدلاً من السيد / باريش سوكتانكار.



سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان

خلال عام ٢٠٢٢ انعقد مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ثلاثة عشر مرة، تم عقد تسعة اجتماعات من أصل ثلاثة عشر اجتماعاً من خلال تقنية الاتصال الحديثة المرئية.

خلال عام ٢٠٢٢ عقدت كل من لجنة المراجعة ثمانية اجتماعات، لجنة المراتبات وتقدير المزايا سبعة اجتماعات، لجنة الحوكمة والترشيحات ستة اجتماعات، لجنة المخاطر تسعة اجتماعات، ولجنة العمليات والتكنولوجيا خمسة اجتماعات ولجنة الاستدامة أربعة اجتماعات، من الجدير بالذكر أن كلا من اجتماعات المجلس واللجان التابعة له قد استوفت النصاب اللازم لصحة الانعقاد.

مسلسل	أسماء أعضاء المجلس	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المراتبات وتقدير المزايا	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المخاطر	لجنة العمليات والتكنولوجيا	لجنة الاستدامة
١	السيد / شريف سامي	١٣/١٣						
٢	السيد / حسين أياظة	١٣/١٢						
بالإضافة إلى تفويض أحد أعضاء المجلس للتصويت بالإنابة في أحد اجتماعات مجلس الإدارة								
3	الدكتورة/ أماني أبو زيد	١٣/١١			٦/٦	٧/٦		٤/٤
خلال فترة عضويتها في لجنة المخاطر تم عقد ٧ اجتماعات								
4	السيدة / ماجدة حبيب	١٣/١١	٨/٧	٤/٤	٢/٢		٥/٤	
بالإضافة إلى تفويض أحد أعضاء المجلس للتصويت بالإنابة في أحد اجتماعات مجلس الإدارة. خلال فترة عضويتها في لجنة المراتبات وتقدير المزايا تم عقد ٤ اجتماعات و خلال فترة عضويتها في لجنة الحوكمة والترشيحات تم عقد اجتماعين								
5	السيد / ياريس سوكنانكار	١٣/١٣	٨/٨	٤/٤		٩/٩		
خلال فترة عضويته في لجنة الحوكمة والترشيحات تم عقد ٤ اجتماعات								
6	السيد / راجيف كاكار	١٣/١٢	٧/٧	٦/٦		٥/٥		
7	السيد / چاي-مايكل باسلو	١٣/١٣	٧/٧	٩/٩			٤/٤	
8	السيد / طارق رشدي	١٣/١٣	٨/٨				٥/٤	٤/٤
9	السيد / فاضل العلي	٧/٥			٢/٢			١/-
انضم إلى مجلس الإدارة في مايو ٢٠٢٢ كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي، خلال فترة عضويته في المجلس تم عقد ٧ اجتماعات مجلس إدارة وخلال فترة عضوية في لجان المجلس تم عقد اجتماعان للجنة المخاطر واجتماع واحد للجنة الاستدامة								
١٠	السيد / عزيز مولجي	٧/٧		٣/٣		٢/٢		
انضم إلى مجلس الإدارة في مايو ٢٠٢٢ كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي، خلال فترة عضويته في المجلس تم عقد ٧ اجتماعات مجلس إدارة. خلال فترة عضوية في لجان المجلس تم عقد ٣ اجتماعات للجنة المراتبات وتقدير المزايا واجتماعين للجنة العمليات والتكنولوجيا								
١١	السيد / هشام عز العرب	١/١						
انضم إلى مجلس الإدارة في نوفمبر ٢٠٢٢ كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي، خلال فترة عضويته في المجلس تم عقد اجتماع واحد لمجلس الإدارة								



لجنة المراجعة

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين، ويرأسها السيد/ طارق رشدي الذي تولى مهامه اعتباراً من مارس ٢٠٢١. وقد تم اختيار أعضاء اللجنة لتقديم الخبرة المالية والكفاءة المصرفية اللازمين للوفاء بمسؤوليات اللجنة المنوطة بها.

أبرز مسؤوليات لجنة المراجعة

أنشئت اللجنة للإشراف على نزاهة عملية إصدار القوائم المالية للبنك، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، والتزامه بجميع القواعد الرقابية، كما تتولى اللجنة المراجعة والإشراف على أداء مهام المراجعة الداخلية وقطاع الالتزام بالبنك، وكذلك عمل مراقبي الحسابات، وذلك لضمان استقلالية وموضوعية كل منهم، بالإضافة إلى جودة النتائج المطبقة.

أبرز أعمال لجنة المراجعة لعام ٢٠٢٢:

أ. الإشراف على القوائم المالية:

وتطبيقاً لما نص عليه النظام الأساسي للجنة المراجعة المعتمد من مجلس الإدارة، استعرضت اللجنة خلال عام ٢٠٢٢، القوائم المالية وإيضاحاتها، كما تمت مناقشتها مع مسؤولي البنك ومراقبي الحسابات. وقد تلقت اللجنة تأكيدات بأن القوائم المالية قد عرضت بشكل عادل الوضع المالي للبنك التجاري الدولي، وأنه قد تم إعدادها وفقاً لقواعد الجهات الرقابية (البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية)، وقواعد إعداد التقارير. هذا بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية لعام ٢٠٢١ وفقاً لقواعد إعدادها طبقاً لمعايير IFRS.

وقد قامت اللجنة بدعوة كل من المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب للبنك، ورئيس قطاع المخاطر، ورئيس القطاع المالي، والرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية، ورئيس قطاع الالتزام، ومراقبي الحسابات، وكافة الأطراف المعنية لحضور اجتماعات اللجنة.

ب. فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك:

قامت لجنة المراجعة بالإشراف على فعالية قطاع المراجعة الداخلية، والموافقة على خطة عمله السنوية ومناقشة استخدام موارده، مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد على العمليات اليومية للقطاع. كما ناقشت اللجنة تقارير مهام المراجعة الداخلية وتابعت بانتظام الإجراءات المتخذة لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها. قامت اللجنة أيضاً بمناقشة الأتعاب المالية المقترحة لمراقبي الحسابات الخارجيين عن العام المالي ٢٠٢٢.

ج. الالتزام:

ناقشت اللجنة السياسات والضوابط والإجراءات المتعلقة بالالتزام، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة الجرائم المالية. وأحييت اللجنة علماء بحالات الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة، وناقشت الحالات الجوهرية منها، وكيفية تحسين الإجراءات الحالية الخاصة بها، وناقشت خطط تقديم التحديثات الدورية المتعلقة بها إلى اللجنة. كما ناقشت اللجنة بصفة دورية المستجدات المتعلقة بوحدة حماية العملاء.

إعداد الاجتماعات:

يقوم أمين سر اللجنة بالتنسيق بصفة منتظمة مع رئيس اللجنة لضمان وفاء اللجنة بمسؤولياتها في مجال الحوكمة، والانتهاء من وضع جدول أعمال الاجتماعات، والإحاطة بما يستجد بخصوص التوصيات وأولويات اللجنة. ويتم عقد اجتماعات اللجنة قبل موعد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة، وذلك لتمكين رئيس اللجنة من تقديم آخر المستجدات وقرارات اللجنة، والموضوعات ذات الأهمية لمجلس الإدارة.



لجنة الحوكمة والترشيحات

لجنة الحوكمة والترشيحات هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتُشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويفضل أن يكونوا من المستقلين ويختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لدورة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

أبرز مسؤوليات لجنة الحوكمة والترشيحات:

- تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن الرقابة العامة على مسائل الحوكمة والتأكد من تعزيز ثقافة الحوكمة السليمة داخل مجلس الإدارة والبنك
- مراجعة التعديلات على موثيق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، بالإضافة إلى مجموعة سياسات الحوكمة، والذي يستلزم إجراء مراجعة دورية لهيكل حوكمة البنك والتوصية بالتغييرات إذا لزم الأمر لمجلس الإدارة
- تقوم اللجنة بدور لجنة الترشيحات وتساهم في فعالية مجلس الإدارة وحوكمته، من خلال وضع معايير اختيار أعضاء مجلس إدارة جدد وتساعد المجلس في تحديد الأفراد المناسبين للترشيحات كأعضاء مجلس إدارة يمثلون غير المساهمين. وتمتد مهام اللجنة إلى التأكد من خطة تتابع السلطة داخل المجلس، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للبنك.

أبرز أعمال لجنة الحوكمة والترشيحات لعام ٢٠٢٢:

قدمت اللجنة خلال عام ٢٠٢٢ النصح والمشورة بانتظام إلى مجلس الإدارة بشأن مسائل الحوكمة بناءً على مراجعتها الدورية لهيكل الحوكمة بالبنك. وساعدت لجنة الحوكمة والترشيحات مجلس الإدارة في العمل بأكبر قدر ممكن من الفاعلية وحوكمة عمليات البنك التي يتم تنفيذها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية للحوكمة. كما قامت اللجنة بمراجعة التقرير السنوي للحوكمة في البنك عن عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة السنوي للبنك. تلقت اللجنة على مدار العام تحديثات بشأن القوانين واللوائح التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة حديثاً أو المعدلة التي تؤثر على حوكمة البنك، وأوصت باتخاذ الإجراءات اللازمة. خلال عام ٢٠٢٢ انضم ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين للمجلس. وخلال العام، قامت اللجنة بمقابلة وتقييم عدد من المرشحين المحتملين لعضوية المجلس. كما قامت اللجنة أيضاً بالتأكد من حصول أعضاء مجلس الإدارة الجدد على التعريف المناسب بالبنك، وتم تشكيل لجان المجلس غير التنفيذية كي يتم الاستفادة من معرفة وخبرات أعضاء مجلس الإدارة الجدد.

لجنة المرتبات وتقدير المزايا

لجنة المرتبات وتقدير المزايا هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتُشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لفترة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

أبرز مسؤوليات لجنة المرتبات وتقدير المزايا:

- وضع سياسات برامج المكافآت التي تشمل إجمالي المكافآت للمسؤولين التنفيذيين والموظفين الرئيسيين في البنك. يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس الإدارة، ويجب تحديد المبادئ المستخدمة في تصميم هذه السياسات بشكل واضح. وينبغي أن يشمل التعويض المرتبات والمخصصات والمزايا ونظام أسهم الإثابة والتحفيز للمديرين والعاملين بالبنك وأي عنصر مالي آخر.
- المراجعة السنوية لأهداف كبار المسؤولين التنفيذيين وتقييم أدائهم في ضوء تلك الأهداف، وتحديد المكافآت الخاصة بهم على أساس هذا التقييم.
- المراجعة السنوية والتوصية بمكافآت أعضاء المجلس. وعند التوصية بمكافآت الأعضاء غير التنفيذيين (بما في ذلك مكافآت حضور اللجان)، ينبغي النظر في مشاركتهم الفعالة في المجلس، وينبغي ربط المكافأة بأهداف البنك طويلة الأجل وليس بأدائه على المدى القصير.



- مراجعة بيانات السوق سنوياً لتقييم الوضع التنافسي للبنك فيما يتعلق بالمكافآت لكبار التنفيذيين، لضمان قدرة البنك على اجتذاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها.

أبرز أعمال لجنة المرتبات وتقدير المزايا لعام ٢٠٢٢:

- قامت اللجنة بتقييم أداء المسؤولين التنفيذيين لعام ٢٠٢١ وحددت المكافآت الخاصة بهم على أساس هذا التقييم.
- راجعت اللجنة ووافقت على الإرشادات العامة للمكافآت والإثابة والتحفيز للبنك لعام ٢٠٢١.
- تم عرض منهجية وإرشادات مراجعة الرواتب والزيادات السنوية في اللجنة للإجماع عليها.
- تم تقديم نبذة مختصرة عن إدارة الأداء لعام ٢٠٢١ لعرض "نهج توزيع تصنيف الأداء" الذي اتبعه البنك التجاري الدولي خلال عام ٢٠٢١.

لجنة المخاطر

تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل، وتكون الغالبية من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لمدة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

أبرز مسؤوليات لجنة المخاطر:

- الإحاطة الكاملة والموافقة على الوضع الحالي للبنك المتعلق بالمخاطر والاتجاه العام للمخاطر.
- الإشراف على أنشطة الإدارة العليا في إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والقانونية والالتزام والسمعة والمخاطر الأخرى التي تواجه أو قد تواجه البنك من خلال تقارير يتم تقديمها من مجموعة المخاطر.
- الإشراف والتأكد من وجود هيكل لإدارة المخاطر ونظام وإجراءات فعالة لتحديد وتقييم وتخفيف من أثر المخاطر ومدى كفاية منهجيات قياس المخاطر.
- الموافقة على السياسات وتقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بجميع المسؤوليات المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك مراجعة المتطلبات الرئيسية لإدارة المخاطر.
- مراجعة حجم المخاطر المقبول واستراتيجية المخاطر المقترحة للبنك من قبل الإدارة العليا لضمان أن الإدارة قد أخذت في الاعتبار جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وأنه قد تم وضع الإجراءات والموارد المناسبة لإدارة المخاطر.
- ضمان استقلالية رئيس مجموعة المخاطر وحصوله على منصب رفيع المستوى بشكل كافي للتأثير على اتخاذ القرار وسهولة التواصل مع مجلس الإدارة عند الحاجة.
- مراجعة تقييم حجم المخاطر المقبول لمحفظه الإقراض والاستثمار بشكل دوري والتدابير المتخذة حسبما يقتضي الأمر. بالإضافة إلى، مناقشة افتراضات مجموعة المخاطر للنماذج المستخدمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ربع سنوياً.
- رفع تقرير عن نتائج الأعمال والتوصيات إلى مجلس الإدارة بعد كل اجتماع للجنة.
- الموافقة على مذكرات إعدام الدين والتوصية بالإجراءات المناسبة إلى مجلس الإدارة حسبما يقتضي الأمر للحصول على موافقة مجلس الإدارة النهائية.

أبرز أعمال لجنة المخاطر لعام ٢٠٢٢:

قامت اللجنة بمراجعة تقارير المخاطر والتي تقوم بعرض التحديات الرئيسية لمخاطر المحفظة المؤسسية والتجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مخاطر الميزانية العمومية والمخاطر المالية وغير المالية، التي طرأت خلال كل ربع من العام.

قامت اللجنة بمراجعة مؤشرات الاقتصاد الكلي تزامناً مع أثر الصراع الروسي الأوكراني. وفي ذات الوقت، حرصت اللجنة على مراقبة المخاطر الناشئة، جنباً إلى جنب مع المخاطر المالية وغير المالية. وقامت اللجنة أيضاً بمراجعة ومناقشة النماذج

المستخدمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأكدت اللجنة من جودة محفظة البنك والتي تعد أفضل وأكثر استقراراً نسبياً بالإضافة إلى قوة معدلات التغطية. علاوة على ذلك، راجعت اللجنة السياسات المتعلقة بالمخاطر وتناولت التوصيات اللازمة.

لجنة العمليات والتكنولوجيا

لجنة العمليات والتكنولوجيا هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتشكل اللجنة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس.

أبرز مسؤوليات لجنة العمليات والتكنولوجيا:

- مساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسئوليته الرقابية على العمليات والتكنولوجيا فيما يتعلق بمدى اتساقها ومواءمتها مع استراتيجية وأهداف البنك ودعم كفاءة أعماله وإضفاء المزيد من المتانة والمرونة المؤسسية له.
- التأكد من تطبيق البنك لأحدث التطورات والأساليب المتقدمة وتبنيه لأفضل الممارسات المناسبة بغرض زيادة القدرة التنافسية للبنك وتقليل المخاطر المحتملة.

أبرز أعمال لجنة العمليات والتكنولوجيا لعام ٢٠٢٢:

- الإشراف على المشروعات الاستراتيجية لقطاعات الأعمال المختلفة وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢٢ فيما يتعلق بالتوجه الخاص بها والميزانية المرتبطة بها.
- قامت اللجنة باستعراض ومراجعة تنفيذ مشروعات واستراتيجية قطاع الأعمال والتكنولوجيا والتأكد من تطابقها مع الاستراتيجية العامة للبنك ومواكبتها لأفضل الممارسات العالمية والتقييم التنافسي للبنك.
- نجح البنك في ظل توجيهات اللجنة في العمل على العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز تجربة العملاء البنكية، وتحسين مؤشرات الخدمة الرئيسية ومؤشرات تقييم العمليات الرئيسية، بالإضافة إلى تطوير استراتيجية لتعزيز إعدادات مركز الاتصال الخاص بالبنك للاستفادة من الموارد المتاحة لتوفير فرص جديدة تخدم استراتيجية البنك.
- تم التركيز أيضاً على تطوير المنصات الرقمية والإشعارات التي يتم إرسالها للعملاء، ومشروعات التحول الرقمي " Agile Projects" والخدمات المقدمة عبر فروع البنك والشمول المالي للشرائح والفئات غير المستغلة، بالإضافة إلى تطوير إعدادات التعافي من الكوارث لضمان استمرارية الأعمال وتحسين مستويات توافر الخدمات البنكية.
- واصلت اللجنة تركيزها على المخاطر الهامة غير المالية "Non- Financial Risks" عبر قطاعات العمليات والتكنولوجيا المختلفة.
- ركزت اللجنة أيضاً على نتائج تدقيق الرقابة الداخلية والخارجية وشددت على أهمية وجود توافق بين خطوط الدفاع المختلفة للبنك "Lines of defense" فيما يتعلق بتحديد وتقييم أهمية المخاطر المرتبطة ومدى تأثيرها على الأعمال الخاصة بالبنك.

لجنة الاستدامة

تقوم اللجنة بتوفير التوجيهات الاستراتيجية للبنك والمعنية بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، بالإضافة إلى الإشراف على الإدماج الفعلي لها في أعمال البنك وعملياته التنفيذية مع ضمان التوافق مع الأطر العالمية والإقليمية. وتسليماً بأن جميع المؤسسات يمكن أن تؤثر على البشر وعلى الحياة بأكملها سواء بطريقة إيجابية أو سلبية، فإن البنك التجاري الدولي يسعى إلى أن تكون منتجاته وخدماته ذات تأثير سلبي ضئيل على المدى الطويل، كما يسعى إلى خلق وتعظيم قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصالح. وتشكل اللجنة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين.



أبرز مسؤوليات لجنة الاستدامة:

- مراجعة ورفع التوصيات لمجلس إدارة البنك الخاصة بالسياسات الداخلية للتمويل المستدام وهيكل الأطر المتبعة والاستراتيجيات.
- الإشراف على تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات بما يتماشى مع اهتمامات أصحاب المصالح ومع تطور المناخ المحيط والتكنولوجيا.
- التأكد من تطبيق البنك لاستراتيجية الإفصاح التي تضمن الشفافية والمسؤولية تجاه أصحاب المصالح، بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والدائنين.
- التأكد من تواجد الاتصالات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق التواصل وتثقيف أصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين والعملاء (الشركات والتجزئة المصرفية)، فضلا عن الجمهور بشكل عام.
- التواصل والتنسيق مع لجان مجلس الإدارة المختلفة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالممارسات المصرفية المسؤولة والاستدامة.
- التأكد من وجود العمليات الرقابية اللازمة والفعالة والتأكد من انه يتم تحديد وإدارة كل من المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وبالممارسات المصرفية المسؤولة بشكل ملائم من قبل الإدارة.
- التأكد من تلقي مجلس الإدارة التقارير اللازمة من الإدارة التنفيذية على الأقل نصف سنويا عن أداء البنك وتقديمه فيما يتعلق بالممارسات المصرفية المسؤولة والاستدامة.
- الإشراف على تنفيذ سياسات واستراتيجيات التمويل المستدام من خلال تقارير ربع سنوية مقدمة من قطاع التمويل المستدام.
- التوصية بإجراء مراجعة داخلية حول تقارير الاستدامة لتعزيز الثقة في عملية الإفصاح، إن استدعى الأمر ذلك.

أبرز أعمال لجنة الاستدامة لعام ٢٠٢٢:

- مراقبة التزام البنك وامتثاله للمبادئ الاسترشادية الستة بمنشور البنك المركزي المصري للتمويل المستدام، وقرار هيئة الرقابة المالية رقم ١٠٨ والصادر في يوليو ٢٠٢١.
- مراجعة هيكل حوكمة التمويل المستدام.
- التأكد من دمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في السياسات الداخلية وإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بإدارات البنك.
- متابعة تحديث إجراءات التشغيل الموحدة لنظم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ESRMS ومراقبة التنفيذ ومؤشرات الأداء الرئيسية.
- متابعة بناء البنك لأطر ومعايير التمويل المستدام.
- دمج استراتيجية التمويل المستدام في استراتيجية البنك الخمسية.
- متابعة ودعم تنفيذ نظم واستراتيجية التمويل المستدام على مستوى كافة إدارات البنك.
- إعطاء التوجيه اللازم حول استراتيجية البنك للإبلاغ والإفصاح، وكذلك متابعة تنفيذها.
- التوجيه والمتابعة بشأن خطط رقمته البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- متابعة بناء القدرات والتعلم الخاص بالتمويل المستدام لموظفي البنك، وموظفي مايفير- CIB، وكذلك مشاركة المعرفة مع البنوك الأخرى.
- ضمان تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال السياسات الداخلية المناسبة والأنشطة والخدمات والمنتجات وكذلك التدريب وبناء القدرات.
- متابعة الدعوة والاتصالات الخاصة بالتمويل المستدام محليًا وعالميًا.
- الإرشاد والتوجيه حول دور البنك التجاري الدولي في COP27، والذي تم عقده في مصر بشرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢.



اللجان التنفيذية

اللجنة التنفيذية

يتم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية من قِبَل المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب، على أن تتكون اللجنة من خمسة أعضاء على الأقل. يرأس اللجنة عضو مجلس إدارة تنفيذي ويقوم بمساعدته باقي أعضاء اللجنة من كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك. وتعتبر اللجنة مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية البنك التي اعتمدها مجلس الإدارة. كما تلتزم اللجنة بمعايير أخلاقية عالية وتضمن الالتزام بسياسات البنك الداخلية والتنظيمية بما يحقق مصلحة البنك ومساهميه، ويضمن التوافق مع الاستراتيجية والضوابط الفعالة وتقييم المخاطر والاستخدام الفعال للموارد في البنك.

أعضاء اللجنة التنفيذية:

- المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب – رئيساً
- الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي – عضواً
- الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية – عضواً
- رئيس قطاع المخاطر – عضواً
- الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات – عضواً
- الرئيس التنفيذي لقطاع الائتمان والاستثمار - عضواً

اللجنة العليا للائتمان والاستثمار

تختص هذه اللجنة بإدارة الأصول في الميزانية العامة للبنك والتي تتعلق بقطاعي القروض المنتظمة والاستثمار وذلك من خلال متابعة دقيقة لتوزيع الأصول ومراقبة جودتها وتنميتها بما يتفق مع المنصوص عليه في سياسات البنك الخاصة بالإقراض والاستثمار. كما تعد اللجنة العليا للإقراض والاستثمار هي الجهة المسؤولة عن تعيين أعضاء ومراقبة أداء وقرارات لجان الائتمان الأخرى بالبنك.

أعضاء اللجنة العليا للائتمان والاستثمار

- رئيس اللجنة: المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب
- الأعضاء: الإدارة العليا للبنك التجاري الدولي
- أعضاء بديلة: كبار مسؤولي البنك

لجنة عملاء القروض المتعثرة والمعدومة واستثمارات آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون

تعد هذه اللجنة هي المسؤولة عن إدارة والموافقة على حسابات القروض المتعثرة ذات التصنيف الائتماني من (٨-١٠) والاستثمارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون والقروض المعدومة وذلك للحسابات الخاصة لإدارة ائتمان الشركات الكبيرة وإدارة الائتمان للشركات المتوسطة والصغيرة على حد سواء.

أعضاء لجنة عملاء القروض المتعثرة والمعدومة واستثمارات آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون

- رئيس اللجنة: المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب
- الأعضاء: الإدارة العليا للبنك التجاري الدولي
- أعضاء بديلة: كبار مسؤولي البنك



البيئة الرقابية

يتمتع البنك التجاري الدولي بنظام رقابة داخلية يلزم الفصل بين مهام مسؤولي وظائف الرقابة الداخلية في البنك، بحيث يعملون باستقلالية عن بعضهم البعض، ويوفر لهم قنوات اتصال مباشرة مع مجلس إدارة البنك والإدارة العليا. وتحكم الرقابة الداخلية للبنك مجموعة من السياسات وإجراءات العمل المعدة طبقاً لأفضل الممارسات الدولية ويتم استخدام تقارير ونتائج أعمال الإدارات المعنية بنظام الرقابة الداخلية للبنك في مساعدة مجلس الإدارة على التحقق من مدى فاعلية تلك النظم وصحة عمليات البنك وأدائه.

عند إعداد الهيكل التنظيمي للبنك تقوم الإدارات المعنية بنظام الرقابة الداخلية بالتأكد من تحديد الاختصاصات والفصل بين المسؤوليات والمهام لكافة العاملين بالبنك.

قطاع المراجعة الداخلية

قام البنك التجاري الدولي بوضع ميثاق للمراجعة الداخلية يتوافق مع إطار الممارسات المهنية الدولية والأخلاقيات والمعايير وتعريف المراجعة الداخلية.

ويتبع الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية وظيفياً للجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة وكذلك يتبع إدارياً للمسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

ميثاق المراجعة الداخلية:

- يتناول ميثاق المراجعة الداخلية أهداف ونطاق وصلاحيات وتبعية قطاع المراجعة الداخلية. كما ينص على استقلالية القطاع ومسئوليته ويحدد علاقته بالإدارة ومراقبي الحسابات الخارجيين .
- وينص الميثاق على استقلالية وموضوعية نشاط المراجعة الداخلية، وعلى قيام الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية بتأكيد استقلالية قطاع المراجعة الداخلية أمام مجلس الإدارة، بصفة سنوية على الأقل .
- وعلاوة على ذلك، يتمتع المراجعون الداخليون عن المشاركة في مراجعة أية أنشطة كانت تدرج تحت مسؤوليتهم خلال عام سابق على الأقل، قبل انضمامهم إلى قطاع المراجعة الداخلية .
- يتناول ميثاق المراجعة الداخلية متطلبات العناية المهنية اللازمة الواجب مراعاتها من المراجعين الداخليين وذلك لتجنب أي تضارب في المصالح .
- وينص ميثاق المراجعة الداخلية على أنه حال وجود ما يعيق الاستقلالية أو الموضوعية، سواء كان ذلك واقعياً أو ظاهرياً، فيجب الإفصاح عن تفاصيل ذلك للأطراف المعنية. ويشمل ذلك تضارب المصالح المحتمل، وتحديد نطاق عمل المراجعة، أو تقييد الوصول للمعلومات والحد من المصادر .
- ينص ميثاق المراجعة الداخلية على أنه حال وجود ما من شأنه أن يؤثر على استقلالية المراجعة الداخلية خلال أية مهمة استشارية مقترحة، ففي تلك الحالة يتوجب الإفصاح عن ذلك للجهة التي طلبت تلك المهمة، قبل قبول القيام بها.

نطاق وإجراءات عمل المراجعة الداخلية:

- يغطي نطاق المراجعة الداخلية جميع أنشطة البنك والشركات التابعة له (عندما تزيد حصة البنك التجاري الدولي عن ٥٠٪ من إجمالي الملكية أو عندما تكون لديه سيطرة على الشركة)، والشركات الشقيقة (عندما تتراوح حصة البنك التجاري الدولي بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي الملكية، أو كلما كان للبنك التجاري الدولي تأثير على قرارات هذه الشركات) .
- لا توجد أية قيود على نطاق عمل المراجعة الداخلية. ويُسمح للمراجعين الداخليين بالاطلاع دون قيود على جميع السجلات والتعامل مع الموظفين وأصول البنك وكل ما يعتبر ضرورياً لأداء مهامهم.
- يقوم الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية بتقديم خطة المراجعة السنوية إلى لجنة المراجعة للموافقة عليها.
- ينبغي أن يقوم المراجعون الداخليون بمهامهم مع إيلاء العناية المهنية اللازمة، أخذين في الاعتبار، قبل كل الأمور، طبيعة العمل المسند إليهم ودرجة صعوبته وكذا العائد من القيام به.
- وخلال مرحلة الإعداد لكل مهمة مراجعة، ينبغي لقطاع المراجعة الداخلية أن يستعرض التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر (RCSA)، وملف تعريف المخاطر وخريطة درجات المخاطر (Risk Heat Map) لكل إدارة، حسبما هو متاح.



- وخلال مهام المراجعة الداخلية، يجب أن يكون المراجعون الداخليون على دراية بالمخاطر وغيرها من الجوانب الرقابية الهامة، وعند مراجعة عمليات إدارة المخاطر، قد لا يتحمل المراجعون الداخليون أية مسؤوليات إدارية عن إدارة المخاطر.
- وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بمتابعة تصحيح ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين، وغيرها من الجهات الرقابية.

التقارير الصادرة عن قطاع المراجعة الداخلية:

- يتم إرسال تقارير المراجعة الداخلية إلى كل إدارة/قطاع تمت مراجعته، وينبغي إخطار الإدارة العليا ولجنة المراجعة بالملاحظات الهامة المتعلقة بممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والجوانب الرقابية.
- يتم إرسال ملاحظات المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا للبنك طلباً للرد والتعقيب عليها.
- يتم إرسال تقارير المراجعة الداخلية إلى كل من لجنة الإدارة ولجنة المراجعة.
- يقوم الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية بتقديم تقارير مؤقتة حول الموضوعات ذات المخاطر العالية وتقارير موجزة عن المسائل التي تم حلها وتلك التي لم يتم حلها، إلى لجنة المراجعة.
- يقوم الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية بشكل سنوي بتقديم ملخصاً لجميع أنشطة قطاع المراجعة، بما في ذلك مقارنة لنسبة ما تم إنجازه من خطة المراجعة الداخلية للعام مقابل الخطة المعتمدة. بالإضافة إلى تقرير مختصر يتضمن ما حدث من تغييرات في موارد المراجعة الداخلية خلال العام.
- يقدم الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية تقريراً تفصيلياً ربع سنوي إلى لجنة المراجعة يتضمن تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت خلال تلك الفترة ملقياً الضوء على أية نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية للبنك، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالتوظيف والتدريب في القطاع.
- أنشأ قطاع المراجعة الداخلية قسماً يختص بمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية المتفق عليها مع مختلف الإدارات على النحو الصحيح.

إدارة المخاطر

تقوم مجموعة المخاطر بمراقبة شاملة ومستقلة على المخاطر المتعددة وتدعم تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية من خلال إدارة مختلف أنواع المخاطر سواء المالية وغير المالية مقارنة بمستوى حجم المخاطر المقبول ومستوي تحمل المخاطر المسموح والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. تساعد المجموعة في تحديد الأحداث السلبية المحتملة بشكل استباقي وتأسيس استجابات مناسبة لتلك المخاطر.

يرأس إدارة المخاطر رئيس قطاع المخاطر والذي يتبع فنياً لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويتبع إدارياً المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب بما يضمن استقلالية القطاع. تضم مجموعة إدارة المخاطر في البنك التجاري الدولي "مصر" خمس إدارات رئيسية تتبع مباشرة رئيس قطاع المخاطر وهي:

- إدارة مراقبة الائتمان والاستثمار
- إدارة مخاطر الائتمان والتجزئة المصرفية والشركات الصغيرة والمخاطر غير المالية
- إدارة المعلومات الائتمانية
- إدارة المخاطر الناشئة والدعم
- إدارة مخاطر التغيير.

ويستخدم البنك في هذا الأمر تقنية الخطوط الثلاثة:

- **الخط الأول:** يشمل كافة إدارات الأعمال والعمليات؛ وهو المسئول عن القيام بتحديد وإدارة المخاطر الملازمة للأنشطة.
- **الخط الثاني:** يشمل إدارتي المخاطر والالتزام وهو المسئول عن وضع النظم واللوائح الرقابية بالإضافة إلى المراقبة والإقرار عن تنفيذها لفرض رقابة فعالة في أثناء تنفيذ الأنشطة.



● **الخط الثالث:** يشمل إدارة المراجعة الداخلية والتي تقوم بعمل تقييم مستقل لعمليات المنظمة.

ويقوم البنك عند وضع الاستراتيجية والموازنة وتقييم الأداء بتحديد المخاطر التي قد يواجهها بحيث يتم وضعها في الاعتبار لاعتماد الاستراتيجيات المناسبة حيالها ودعم اتخاذ القرار.

ويمتلك البنك مجموعة شاملة من سياسات إدارة المخاطر (متضمنة حدود المخاطر) وإجراءات وأدلة عمل تغطي جميع جوانب المخاطر الأساسية، والتي يتم مراجعتها وتحديثها، والموافقة عليها بصورة سنوية على الأقل بما يتماشى مع استراتيجية البنك وضوابط البنك المركزي المصري ومعايير الجهات الرقابية الدولية الأخرى ومتطلبات ومتغيرات السوق.

إدارة الالتزام

قطاع الالتزام هو قطاع رقابي مستقل يتبع فنياً لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة البنك، ويتبع إدارياً المسئول التنفيذي والعضو المنتدب ضماناً لاستقلاليتهم؛ ويتولى القطاع مسؤولية الارتقاء بثقافة الالتزام والسلوك الأخلاقي، بالإضافة إلى اتخاذ ما يلزم لتطبيق كافة القوانين السارية والتعليمات الرقابية وجميع ما يتعلق بذلك من سياسات ولوائح داخلية. ويتحقق ذلك من خلال إطار عمل قوي يحدد السياسات والإجراءات والضوابط وبرامج التدريب التي يتم من خلالها إدارة مخاطر الالتزام وتمكين الالتزام على مستوى البنك

الهيكل التنظيمي للقطاع

يعمل القطاع من خلال هيكل تنظيمي متكامل لإدارة مخاطر عدم الالتزام ويتكون من خمسة إدارات أساسية وهي كالتالي:

أ. إدارة مكافحة الجرائم المالية:

إدارة مكافحة الجرائم المالية هي الإدارة المنوط بها اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق العقوبات الدولية والمحلية، وكذلك مختلف مخاطر الجرائم المالية الأخرى بما في ذلك الفساد والرشوة. كما تقوم الإدارة بدور استشاري ورقابي فيما يتعلق بالجرائم المالية، ولها كافة الصلاحيات لوضع التدابير والإجراءات اللازمة لحماية البنك التجاري الدولي من المخاطر المتعلقة بالجرائم المالية ومن أهم مهام الإدارة ما يلي:

- اتخاذ التدابير التوجيهية والوقائية والاستقصائية اللازمة لإدارة الجرائم المالية بشكل استباقي والحد من مخاطر إساءة استخدام منتجات البنك في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي شكل آخر من أشكال الجرائم المالية؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن الأنشطة والمعاملات المشتبه بها والتحقق فيها والإبلاغ عنها والعمل على زيادة وعي الموظفين للإبلاغ عن شكوكهم في حالة وجود دواعي اشتباه؛
- التحوط من مخاطر انتهاك العقوبات الدولية والمحلية عن طريق التحقق من عدم تعامل البنك أو مشاركته في معاملات مع أشخاص مدرجين على قوائم العقوبات المحلية والدولية ووضع الضوابط المناسبة على الأنشطة المتعلقة بالعقوبات؛
- الإخطار عن العمليات والأنشطة المشتبه بها إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تنفيذ برنامج قائم على المخاطر لإدارة العناية الواجبة تجاه العملاء حيث يتم تقييم مخاطرهم وبناءً عليه يتم تحديد الإجراءات والموافقات الخاصة بالعناية الواجبة؛
- تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعززة على العملاء أو الأطراف ذات الصلة أو المعاملات أو غيرها من التي تم تقييمها على أنها عالية المخاطر لضمان التحوط من الجرائم المالية ومخاطر العقوبات؛
- مراجعة وفحص المنتجات والخدمات الجديدة من وجهة نظر مخاطر الجريمة المالية على أساس نهج علمي قائم على المخاطر؛
- المراقبة المستمرة لحسابات موظفي البنك التجاري الدولي وأقاربهم للتأكد من عدم إساءة استخدام تلك الحسابات والالتزام بالسياسات والإجراءات ذات الصلة؛ متضمنة ميثاق سلوك العاملين؛
- إعداد التقارير والحصول على المعلومات الضرورية واللازمة لاتخاذ القرار المناسب.



ب. إدارة الالتزام بالمتطلبات الرقابية:

إدارة الالتزام بالمتطلبات الرقابية مسنولة عن وضع وتنفيذ برنامج وإطار عمل متكامل للتحقق من التزام البنك بتطبيق المتطلبات الرقابية، وتتضمن أهم مهام الإدارة ما يلي:

- التعامل كنقطة الاتصال الرئيسية من جانب البنك مع الجهات الرقابية المختلفة؛
- إدارة التغيير في المتطلبات الرقابية من خلال تلقي التعليمات الرقابية وتفسيرها ووضع الآليات المناسبة لتطبيقها والالتزام بها؛
- إدارة مخاطر الالتزام الرقابي؛
- وضع الضوابط المناسبة والمراجعة المسبقة لكافة سياسات وإجراءات عمل البنك وكذلك المنتجات والخدمات التي يقدمها والمراسلات الخاصة بالبنك للتأكد من توافقها مع التعليمات الرقابية؛
- تقديم الرأي والمشورة لقطاعات البنك المختلفة فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق التعليمات الرقابية المعمول بها.

ج. إدارة فحص وتدقيق الالتزام:

تُعني الإدارة بالقيام بالدور الرقابي المستقل للالتزام، والتحقق من كفاءة برنامج الالتزام على مستوى البنك. وفيما يلي أهم مسؤوليات الإدارة:

- التأكد من فاعلية برنامج الالتزام من خلال التقييم المستقل لمخاطر الالتزام بالبنك؛
- العمل كإنذار مبكر لتحديد ملاحظات الالتزام المحتملة، وتقييم فعالية وشمولية التدابير المتخذة لإدارة مخاطر الالتزام؛
- تحديد وتنفيذ خطة مراجعة سنوية قائمة على المخاطر، تستهدف تقييم مخاطر الالتزام ونزاهة تصميم وتنفيذ الضوابط المتعلقة بها؛
- اعتماد ثقافة الالتزام بالبنك من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالالتزام وتنظيم وتقديم الدورات التدريبية والتوعوية بالتنسيق مع مسؤولي إدارات الالتزام وإدارة الموارد البشرية.

د. إدارة مخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء:

هي الإدارة المنوط بها إدارة مخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء، وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري وسياسات وإجراءات البنك الداخلية وتتضمن أهم اختصاصات الإدارة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر السلوك للتأكد من أنها في مستوى المخاطر المقبول في البنك؛
- تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح وحماية سرية بيانات العملاء؛
- وضع ومتابعة آليات التعامل مع شكاوى العملاء بالتنسيق مع إدارات خدمة العملاء وإدارات البنك المختلفة ومعالجة الشكاوى والتظلمات وتسوية الخلافات والمنازعات وفقاً للتعليمات الرقابية وبما يضمن حماية حقوق العملاء؛
- وضع التدابير اللازمة لتطبيق سياسة مخاطر السلوك والتنسيق مع كافة إدارات البنك للتأكد من فاعلية التطبيق ووضع الخطط التصحيحية اللازمة؛
- نشر الثقافة المالية لعملاء البنك لتمكينهم من اتخاذ الخيارات الصحيحة؛
- ترسيخ ثقافة السلوك المهني لدى العاملين بالبنك بما في ذلك الإدارة العليا؛
- ضمان الالتزام بالإرشادات التنظيمية والسياسات الداخلية والتعليمات الرقابية حال تقديم الخدمات المصرفية أو المنتجات البنكية للعملاء، وعند تقديم المشورة والمعلومات المالية لهم، وعند الإعلان عن المنتجات أو الخدمات وإطلاقها.



٥. إدارة تلقي البلاغات عن الممارسات غير المشروعة Whistle Blowing:

هي الإدارة المعنية بإدارة برنامج الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة بشكل عام بما في ذلك تطوير وتنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومتطلباتها. تهدف هذه الركيزة المهمة لبرنامج الالتزام إلى تشجيع الموظفين على التحدث والإبلاغ عن سوء السلوك في مكان العمل مع توفير الحماية لهم والحفاظ على هويتهم.

يوفر البنك لموظفيه وسائل آمنة للإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بالسلوك غير الأخلاقي أو سوء السلوك في مكان العمل من خلال البوابة الإلكترونية للإبلاغ عن المخالفات والبريد الإلكتروني المخصص والخط الساخن

ويقدم مدير الإبلاغ عن المخالفات تقاريره بشكل مستقل إلى رئيس قطاع الالتزام. ويواصل الفريق التعامل مع هذا الدور المهم مع التركيز المستمر على التحقيق العادل وحماية المبلغين عن المخالفات مع الحفاظ على هويتهم

ويتم إصدار تقرير عن جميع حالات الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة بانتظام إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة إلى النتائج والإجراءات المتخذة.

التدريب والتوعية:

خلال عام ٢٠٢٢، قامت إدارة الالتزام بتطوير وتنفيذ خطة تدريبية بالتنسيق مع قسم التعلم والتطوير بإدارة الموارد البشرية، بغرض زيادة وعي موظفي البنك التجاري الدولي بمختلف جوانب مكافحة الجرائم المالية والعقوبات الدولية ومتطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي ("FATCA" Foreign Account Tax Compliance Act) "فاتكا" ومخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء والإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة، ومكافحة الفساد والرشوة وحماية البنك من أية مخاطر محتملة متعلقة بالالتزام. وتضمنت الخطة تنظيم دورات تدريبية يقوم بها موظفو فريق الالتزام بنظام التدريب الإلكتروني.

كما تم إطلاق "الحملة الترويجية للتوعية بالالتزام" وتصميمها كحملة موسعة تشمل شبكة الفروع. تستهدف الحملة العديد من الفروع البعيدة بهدف زيادة الوعي بالالتزام. تم تقديم المحاضرات التدريبية داخل تلك الفروع عن طريق العديد من موظفي قطاع الالتزام حيث تناولوا مواضيع متعددة مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الرشوة والفساد والجرائم المالية ومخاطر السلوك والإبلاغ عن المخالفات بالإضافة إلى اتجاهات السوق.

إدارة الحوكمة

في إطار مهمة البنك المتمثلة في توفير أفضل الحلول المالية للمؤسسات والأفراد، يسعى البنك التجاري الدولي إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، وينعكس ذلك في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك، والمواثيق الخاصة بلجان مجلس الإدارة والسياسات الخاصة بالحوكمة الرشيدة (تضارب المصالح، الإفصاح، وقواعد سلوك العمل).

وتتبع إدارة الحكومة من الناحية الفنية لجنة الحوكمة والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة وتتبع من الناحية الإدارية المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب بما يضمن استقلالية الإدارة.

يتبع البنك سياسة خاصة بالحوكمة لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة الرشيدة لدى المساهمين، العاملين بالبنك، أصحاب المصالح والمجتمع. تم إعداد تلك السياسات وفقا لإرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١١، القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، ما يخص الحوكمة بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وأفضل الممارسات الدولية مثل مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

خلال عام ٢٠٢٢، واصلت مجموعة الحوكمة متابعة التقييم المستمر لسياساتها لمواكبة التغييرات السريعة في بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية حيث تم تحديث سياسات الحوكمة لتوفير إطار عمل منظم للاجتماعات الافتراضية من خلال المنصات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، شاركت مجموعة الحوكمة بشكل فعال مع الإدارة من خلال تقديم المشورة المهنية بشأن إعادة الهيكلة التنظيمية التي تمت لمواكبة التغييرات في بيئة الأعمال وتحسين عملية صنع القرار المصرفي في ضوء التحديات الاقتصادية بهدف السعي نحو استدامة واستقرار الأعمال.



أهم مهام إدارة الحوكمة:

- مراقبة تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة البنك.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالبنك من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالبنك مع تحديد مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- مراقبة تطبيق سياسات الحوكمة (تضارب المصالح، الإفصاح، وقواعد سلوك العمل) على كافة العاملين بالبنك وكذا أعضاء مجلس الإدارة.
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح
- وضع مبادئ الحوكمة وتحديد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقات بين جميع الموظفين.

من ضمن ممارسات الحوكمة الخاصة بالبنك:

- الإفصاح عن المعلومات الجوهرية بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب.
- الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين وحماية حقوق الأقلية منهم .
- استقلالية الإدارات المختصة بنظم الرقابة الداخلية.
- الفصل الواضح بين السلطات والتحديد الصريح للمسؤوليات لكافة إدارات البنك.
- توفير قنوات اتصال مفتوحة (عبر الهاتف، البريد الإلكتروني، والاجتماعات) مع المستثمرين بصورة مستمرة من خلال إدارة علاقات المستثمرين



مراقبي الحسابات

وفقاً للنظام الأساسي للجنة المراجعة، الذي أقره مجلس إدارة البنك، يتم تقديم الترشيحات المقترحة للتعيين كمراقبي حسابات خارجيين للبنك من قِبل لجنة المراجعة لمجلس إدارة البنك تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة للموافقة على تلك الترشيحات واعتماد الأتعاب السنوية المتعلقة.

يجب أن تكون الترشيحات المقترحة للتعيين كمراقبي حسابات خارجيين للبنك من بين المراقبين المدرجين بقائمة البنك المركزي، مع الأخذ في الاعتبار أن يتم اختيارهم من بين الشركات المشهود لها بحسن السمعة والكفاءة، بالإضافة إلى كونهم معتمدين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك لضمان خبرتهم وكفاءتهم وقدرتهم على مراجعة أعمال البنك.

ويراعى عند اختيار مراقبي الحسابات الخارجيين للبنك، تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة، لذا يتعين تواجدهم الشروط التالية:

- يجب أن يكونوا مستقلين تماماً عن مصرفنا وليس لهم تمثيل بأي شكل في مجلس إدارة البنك، أو من المساهمين به.
- عدم وجود صلة قرابة بين مراقبي الحسابات الخارجيين وأي من أعضاء مجلس الإدارة، أو الإدارة العليا للبنك.

وذلك لضمان استقلاليتهم وعدم تعرضهم لأي ضغوط قد تؤثر على حيادهم واستقلاليتهم.

وتدعيماً لاستقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين، تكون لجنة المراجعة هي المسؤولة بصفة منفردة عن الإشراف الفني على أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين، واختبار كفاءة عملهم في مجال مراقبة الحسابات، ومناقشة خطة المراجعة واعتمادها، وتقييم أدائهم، فضلاً عن اتخاذ القرارات في إنهاء تعاقدهم أو تجديدها، بما لا يخالف أحكام القوانين المعمول بها.

كما تضمن لجنة المراجعة بشكل دوري عدم مواجهة مراقبي الحسابات الخارجيين أية صعوبات خلال أداء عملهم، وكذلك التنسيق فيما بينهم وبين قطاع المراجعة الداخلية. بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود أية قيود تعيق الاتصال والتعاون بين الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية ورئيس قطاع الالتزام ومراقبي الحسابات الخارجيين وكافة أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. ويقوم أعضاء لجنة المراجعة بالاطلاع على التقارير الصادرة عن مراقبي الحسابات الخارجيين، ومناقشة ملاحظاتهم الواردة بها، ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتعلقة، وإخطار مجلس إدارة البنك بها، مصحوبة بتوجيهات وتوصيات لجنة المراجعة. وعلاوة على هذا، ولضمان استقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين ينبغي أن تقتصر خدماتهم على مهام المراجعة الخارجية فقط. وفي بعض الحالات، عندما يطلب من أحدهم أو جميعهم أداء أية مهام أخرى، يتوجب الحصول على موافقة لجنة المراجعة مسبقاً، قبل إسناد أية مهام لهم.

ويتم تعيين مراقبي حسابات خارجيين جُدد بشكل دوري، بناء على تعليمات البنك المركزي المصري في هذا الصدد. وتقوم لجنة المراجعة أيضاً بمناقشة مراقبي الحسابات الخارجيين حول تقرير الإفصاح المُعد داخلياً بالبنك بشأن التزام مصرفنا بقواعد الحوكمة والالتزام. وتتاح نسخة من التقرير لجميع المساهمين، وفقاً للأحكام واللوائح الخاصة بهذا الشأن.



الإفصاح والشفافية

يعمل البنك التجاري الدولي على خلق قيمة مضافة للمساهمين والمستثمرين وتعزيز العائد على استثماراتهم. ومن أجل هذا، يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في الإفصاح والشفافية مع المساهمين والمستثمرين، حيث يلتزم التزاماً كاملاً بالإفصاح عن كافة المعلومات التي تُهم كافة الأطراف ذات العلاقة بشكلٍ دوري وموثق وذو مصداقية طبقاً للقواعد والإجراءات الملزمة، وذلك من خلال إدارة متخصصة وهي إدارة علاقات المستثمرين.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك يقوم بالإفصاح عن كافة المعلومات (المالية وغير المالية) في ذات الوقت للكافة دون تفرقة أو تفاوت، وذلك من خلال قنوات الإفصاح المختلفة والتي تتمثل في الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالبنك والذي يتضمن الصفحة الخاصة بعلاقات المستثمرين، والمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بالبورصات المُقيد بها والتي يتم تداول أسهمه فيها.

ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية في الأوقات المُقررة لها، والتي تتّمتل في القوائم المالية الدورية والسنوية (المُجمّعة والمستقلة) والإيضاحات المُتممة لها بالإضافة إلى تقارير مُراقبي الحسابات، وكذلك تقرير مجلس الإدارة الدوري والسنوي في نسخته المُجمّعة والمستقلة.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

ومن بين المعلومات غير المالية التي يلتزم البنك بالإفصاح عنها في الأوقات المُحددة لها أيضاً عن طريق قنوات الاتصال السالف ذكرها هيكل الملكية مُتضمناً من يمتلكون 5% أو أكثر من أسهم البنك، بالإضافة إلى تشكيل مجلس الإدارة وأية تغييرات تطرأ عليه، ونسبة تملك أعضاء المجلس لأسهم البنك. كما يلتزم البنك بنشر ملخص لأهم قرارات مجلس الإدارة والتي تتضمن اعتماد القوائم المالية الدورية السنوية وأية قرارات جوهرية من شأنها التأثير على سعر السهم وذلك فور انتهاء انعقاد المجلس وبعده اقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاج الاجتماع. كما يلتزم البنك بنشر الدعوة للجمعيات العامة العادية وغير العادية بالإضافة إلى الإفصاح عن قرارات الجمعيات فور انتهائها، ويتم ذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التنفيذية الخاصة بالبورصة المصرية والأوقات التي نصت عليها. هذا، ويقوم البنك أيضاً بالإعلان عن التوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما فور صدور قرار السلطة المختصة في هذا الشأن.

كما يقوم البنك بإخطار البورصات المُقيد بها والتي يتم تداول أسهمه فيها بالأحداث الجوهرية فور وقوعها لنشرها على شاشات التداول وعلى المواقع الإلكترونية الخاصة بها، ويقوم البنك بالإفصاح عنها على موقعه الإلكتروني أيضاً.

ويُداوم البنك التجاري الدولي على تحديث موقّعة الإلكتروني بالمعلومات التي تُهم الأطراف ذات العلاقة والتي من بينها أهداف البنك، ورويته، وطبيعة نشاطه، والخدمات والمنتجات الجديدة التي يُطلقها، والجوائز التي يتسلمها البنك تقديراً لمجهوده.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم البنك التجاري الدولي بإصدار تقرير سنوي باللغة الإنجليزية يتضمن كلمة رئيس مجلس الإدارة، والمسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المُنتدب، ورؤية البنك واستراتيجيته وأهدافه، وتاريخ البنك وأهم المحطات التي مر بها. ويتضمن أيضاً المساهمين الرئيسيين، والإدارة العليا وآخر تشكيل لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى أية تغييرات طرأت على تشكيل المجلس خلال العام، وعدد مرات انعقاده. ويتضمن أيضاً اللجان غير التنفيذية المُنبثقة من المجلس وتشكيلها وعدد مرات انعقادها. كما يحتوي التقرير السنوي على القوائم المالية السنوية المُجمّعة والمستقلة وتقارير مُراقبي الحسابات. ويحتوي أيضاً على الأنشطة الرئيسية لقطاعات البنك خلال العام، ونظرة على مجهودات البنك في مجال استثمارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات. كما يضم أيضاً نظرة عامة على المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى ملخص تحليلي للقطاع المصرفي. هذا بالإضافة إلى نبذة عن الأنشطة المُرتبطة بالاستدامة والمسئولية الاجتماعية والبيئية للبنك، والأنشطة التي قامت بها مؤسسة البنك التجاري الدولي.



تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقرير مجلس إدارة سنوي باللغتين العربية والإنجليزية، حيث يتم عرض النسخة العربية على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية وطبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، ويتم نشر نسخة الإنجليزية ضمن التقرير السنوي. ويضم تقرير مجلس الإدارة السنوي ملخص للقوائم المالية السنوية المُجمّعة والمُستقلة وموقف البنك المالي، بالإضافة إلى أهم إنجازات البنك التي تمت خلال العام، والأنشطة الرئيسية لقطاعات البنك، ومن بينها نظرة على مجهودات البنك في مجال استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات. كما يوضح التقرير الأنشطة المُرتبطة بالاستدامة والمسئولية الاجتماعية والبيئية للبنك، بالإضافة إلى الأنشطة التي قامت بها مؤسسة البنك التجاري الدولي. ويحتوي تقرير مجلس الإدارة السنوي على نظرة عامة على المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى ملخص تحليلي للقطاع المصرفي.

يعرض تقرير مجلس الإدارة السنوي أيضاً آخر تشكيل لمجلس الإدارة بالإضافة إلى أية تغييرات طرأت على تشكيل المجلس خلال العام وعدد مرات انعقاده، بالإضافة إلى اللجان غير التنفيذية المُنبتقة من المجلس وبصفة خاصة لجنة المراجعة وتشكيلها وعدد مرات انعقادها. كما يوضح التقرير أيضاً متوسط عدد العاملين بالبنك خلال العام ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة، ونظام الإثابة والتحفيز المُتبع في البنك. كما يضم التقرير بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة.

تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يضم بيانات الاتصال بالبنك وفريق علاقات المُستثمرين وبيانات الاتصال بهم. كما يضم أيضاً هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥% أو أكثر من أسهم البنك بالإضافة إلى هيكل المساهمين الإجمالي موضعاً به الأسهم حرة التداول. ويحتوي أيضاً التقرير على التغييرات التي طرأت على مجلس إدارة البنك خلال العام وآخر تشكيل للمجلس، بالإضافة إلى صفة الأعضاء كونهم تنفيذيين أو غير تنفيذيين ومدى استقلاليتهم. كما يضم أيضاً بيان بأعضاء مجلس الإدارة من المساهمين والأعضاء غير المساهمين، بالإضافة إلى تاريخ انتهاء المُدة القانونية للمجلس.

الموقع الإلكتروني

يتوفر لدى البنك موقع إلكتروني خاص على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية (www.cibeg.com). ويتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، ويتم تحديثه بالمعلومات بشكل مستمر. ويُتيح الموقع التواصل مع البنك بسهولة وذلك من خلال إدارة مُخصصة تلتزم بمتابعة الاستفسارات والرد على الرسائل التي تتلقاها من خلاله.

المُخالفات الصادرة على البنك خلال العام ٢٠٢٢:

لم يتلقى البنك أية مخالفات أو غرامات تنظيمية خلال عام ٢٠٢٢.



علاقات المُستثمرين

إيمانًا من البنك التجاري الدولي بأهمية إتاحة المعلومات المالية وغير المالية للمساهمين، والمُستثمرين الحاليين والمُرتقبين، والمُحللين الماليين، بصورة دقيقة وموثقة وذات مصداقية وأن تكون مُتاحة في ذات الوقت، يُخصّص البنك إدارة مُتخصصة لعلاقات المُستثمرين مما يُدُل على قيام البنك بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وتلعب إدارة علاقات المُستثمرين دور حلقة الوصل بين إدارة البنك والمُساهمين، والمُستثمرين، والمُحللين الماليين، ووكالات التصنيف الائتماني، حيث تعمل على فتح قنوات اتصال معهم وتوطيد العلاقة بهم. كما تقوم أيضًا بنقل وجهات نظر السوق المالي والاستثماري وتخوفات المُستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مُستمرة. واستنادًا إلى علاقاته الوطيدة بالسوق الاستثماري ودرابته العميقة بالأحداث الداخلية والخارجية، يستطيع فريق علاقات المُستثمرين شرح أداء أسهم البنك للإدارة العليا ومجلس الإدارة إذا دعت الحاجة لذلك. هذا بالإضافة إلى كونها الإدارة المعنية بالتعامل مع البورصة المصرية والبورصات المُقيد بها والتي يتم تداول أسهم البنك فيها.

وتقوم تلك الإدارة بوضع برنامجها وسياستها لإبقاء الأطراف ذات العلاقة على اطلاع بالتطورات التي يُمكن أن يكون لها تأثير على سعر السهم أو الأداء المالي للبنك، مما يوفر لهم رؤية صحيحة لأداء البنك الحالي وتوقعات واقعية ومبنية على أسس سليمة لأدائه المُستقبلي. كما أن مجهودات فريق علاقات المُستثمرين تزيد من ثقة المُتعاملين على أسهم البنك وتُحقّق مُعدلات سيولة عالية لأسهم البنك.

وتتبع إدارة علاقات المُستثمرين المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المُنتدب وتقدم له تقاريرها الدورية، كما تُقدمها أيضًا إلى لجنة الحوكمة والترشيحات المُنبثقة من مجلس الإدارة.

وتتلقى إدارة علاقات المُستثمرين العديد من الطلبات للاجتماع بمُمثليها وبالإدارة العليا للبنك عن طريق البريد الإلكتروني والمُكالمات الهاتفية. وتقوم بالاستجابة لهذه الطلبات وتنظيم اللقاءات والاجتماعات بناءً على مدى إتاحة المواعيد، حيث يقوم فريق علاقات المُستثمرين بعرض أولويات البنك ورؤيته لتعريف المُستثمرين المُرتقبين بالبنك بشكل أكبر.

ومن بين الأنشطة التي يقوم بها مدير إدارة علاقات المُستثمرين خلال العام وضع استراتيجية لبرنامج علاقات المُستثمرين والذي يتضمن الإشراف على إنشاء ومُتابعة قاعدة بيانات المُساهمين الحاليين والمُرتقبين من أجل الالتقاء بهم والتعرّف على تساؤلاتهم والرد عليها. كما يقوم أيضًا بوضع سياسة الإفصاح وفقًا لقواعد القيد والإفصاح والإجراءات التنفيذية التابعة لها، واعتمادها من مجلس الإدارة، وتنظيم سير العمل والإشراف على المعلومات الصادرة عن البنك وضمان تطابقها مع قواعد الإفصاح المعمول بها.

ويقوم فريق علاقات المُستثمرين بالتواصل مع المُساهمين الحاليين، والمُستثمرين المُرتقبين، والمُحللين الماليين، ووكالات التصنيف الائتماني عبر أدوات الاتصال المُختلفة السالف ذكرها، وتوفير المعلومات لهم بغرض الحد من الشائعات والمعلومات المغلوطة التي قد تؤدي إلى تقلبات في سعر السهم. كما تحرص إدارة علاقات المُستثمرين على تعريف السوق الاستثماري بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، وتقوم بتحديث الصفحة الخاصة بها على الموقع الإلكتروني للبنك بصفة مُستمرة، والتي تتضمن كافة المعلومات الواجب توافرها تطبيقًا لقواعد الإفصاح والإجراءات التنفيذية لها.



المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يوضح ميثاق الأخلاق والسلوك المهني القيم، والسلوك، والمبادئ الإرشادية الأساسية في بناء سمعة البنك وميزته التنافسية التي تمكن البنك من أن يكون قوياً ومرئياً. ويحدد المعايير الأخلاقية المتوقعة من جميع القادة والموظفين، ويوفر إطاراً مرجعياً شاملاً فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم تجاه البنك. يعزز الميثاق أهمية إجراء الأعمال في إطار المعايير والقوانين واللوائح المهنية، إلى جانب سياسات وإجراءات البنك. كما أنه يكرس مبادئ تكافؤ فرص العمل والمساواة بين الجنسين، ويشجع التعاون والابتكار، ويعزز الشعور بالرعاية والنزاهة والمسؤولية، ويسلط الضوء على الحفاظ على أقصى درجات السرية فيما يتعلق بالمعلومات السرية للبنك، وبالتالي يعزز روابط الثقة التي يتم بنائها مع العملاء والموظفين والمجتمع والتي بدورها تثرى جميع أصحاب المصالح بشكل جماعي.

سياسة تعارض المصالح

توضح سياسة تعارض المصالح المواقف المحتملة لتضارب المصالح وتصف المواقف التي قد يستفيد منها الموظفون شخصياً والتي تتعارض مع مصالح البنك. تحدد سياسة تضارب المصالح الإجراءات التنظيمية والإدارية عالية المستوى لتحديد وإدارة تضارب المصالح في البنك كجزء من ممارسات الحوكمة. تضع سياسة تضارب المصالح إطاراً لإدارة ومراقبة جميع حالات تضارب المصالح المحتملة بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفين والعملاء وكل أصحاب المصالح.

الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش في بيئة العمل Workplace Anti-Harassment Policy

يلتزم البنك التجاري الدولي بتوفير بيئة عمل آمنة لجميع الموظفين، خالية من التمييز على أي أساس، وبلا أي شكل من أشكال التحرش في مكان العمل. لذا فإن البنك لن يتسامح مطلقاً مع أي شكل من أشكال التحرش، وسيتم التعامل مع جميع الوقائع المرتبطة بالتحرش بجدية والتحقيق فيها على وجه السرعة. وفي حالة ثبوت أي انتهاك لتلك السياسة، سوف يواجه الموظفون إجراءات تأديبية؛ قد تصل إلى الفصل من العمل. ويجب التنويه عن أنه سيتم التعامل مع جميع شكاوى التحرش بجدية وسرية.

سياسة إدارة المواهب Talent Management Policy

تهدف سياسة إدارة المواهب إلى ضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك التجاري الدولي من خلال وضع عملية لتحديد وتطوير ورعاية المواهب والاحتفاظ بها بشكل مستمر في البنك، وتتكون السياسة من ركيزتين أساسيتين هما إدارة المواهب وتخطيط التعاقب الوظيفي على النحو التالي:

- التأكد من وجود مجموعة مناسبة وقادرة من المواهب التي يمكن الاستفادة منها وهيئتها لضمان الاستمرارية الفعالة ونمو البنك التجاري الدولي. من خلال توفير طريقة عادلة ومنصفة وشفافة للتعرف على الموظفين الموهوبين وتطويرهم والاحتفاظ بهم
- ضمان إطار لسياسة إدارة الموهبة يساعد في طمأنة المستثمرين والعملاء وشركاء الأعمال والموظفين حول الأعمال التجارية من خلال نقل الثقة في المواهب المهمة واستمراريتها.
- توفير إطار عمل يقود التطورات التنفيذية الهامة، مع مواءمة القيادة على مستوى الإدارة العليا مع الاحتياجات الاستراتيجية للبنك.
- تعزيز الرضاء الوظيفي من خلال توفير مهام هادفة وصعبة للمواهب الرئيسية عبر مختلف الوظائف والأدوار والمسؤوليات.
- تشجيع الموظفين الموهوبين وتمكينهم من اكتساب الكفاءات التي تعدهم لتولى مهام كبرى في المستقبل.

سياسات التمويل المستدام

تحكم عمليات البنك ووظائفه نحو دمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG عبر جميع الإدارات والوظائف لخلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة وحرصاً على إطار حوكمة لمراقبة التنفيذ السليم للسياسات. وقد تم دمج ESG في جميع السياسات الداخلية والإرشادات بكافة إدارات البنك بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٢.

سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة Whistleblowing Policy

تهدف سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة إلى تشجيع العاملين على الإبلاغ عن أي انتهاكات للقوانين والتعليمات الرقابية السارية أو سياسات البنك أو غير ذلك من أية ممارسات غير مشروعة داخل بيئة العمل.



تحدد السياسة القنوات التي يمكن لجميع العاملين الإبلاغ من خلالها في سرية تامة مع ضمان حماية المبلغ من أي ممارسات انتقامية أو التعرض لضرر نتيجة الإبلاغ عن أي ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد إلى تعزيز مبادئ مكافحة الرشوة والفساد والمعايير الأخلاقية الخاصة بالبنك التجاري الدولي لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. كما تهدف إلى وضع مبادئ لتحديد ومنع الرشوة والفساد المحتملين من أجل حماية نزاهة وسمعة البنك التجاري الدولي. وقد تم صياغة هذه السياسة لضمان إحاطة جميع العاملين بالبنك التجاري الدولي بكيفية تحديد وإدارة المخاطر القانونية والتنظيمية ومخاطر السمعة فيما يتعلق بالفساد والرشوة.

سياسة التواصل مع الرقيب

تحدد سياسة التواصل مع الجهات الرقابية آلية وطريقة إدارة البنك لعلاقاته مع الجهات الرقابية والتحقق من الوفاء بالتزاماته تجاهها من خلال تحديد نقطة اتصال (وهي إدارة العلاقات الرقابية بقطاع الالتزام)، حيث تكون هي المسؤولة عن التواصل مع الجهات الرقابية المختلفة للتأكد من الوفاء بكافة المتطلبات الرقابية على نحو مناسب وبطريقة تتسم بالمهنية والشفافية.

سياسة مخاطر السلوك

تحدد هذه السياسة تعريفاً لمخاطر السلوك وما تعنيه بالنسبة لكل من البنك والعميل والسوق، ودور ومسئوليات كلا من خطوط الدفاع الثلاثة في إدارة مخاطر السلوك المحتملة، وكيفية معالجتها من خلال الإجراءات والسياسات المعتمدة. وتوضح هذه السياسة المخاطر المحتملة المرتبطة بالسلوك المتبع من قبل البنك التجاري الدولي وموظفيه لحماية العملاء ودعم نزاهة السوق. كما توضح أهمية تطبيق مبدأ المعاملة العادلة للعملاء وأصحاب المصالح، وكذلك عواقب إساءة بيع المنتجات والخدمات المصرفية، وانتهاك القواعد والأعراف المصرفية والتلاعب بالأسواق.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

- يتحكم البنك بعمليات تداول الداخليين (من لهم حق الاطلاع على معلومات داخلية وجوهرية، هم وأزواجهم/زوجاتهم وأولادهم القصر) على أسهمه طبقاً لقواعد الجهات الرقابية، ويشمل ذلك:
 - فترة الحظر هي فترة زمنية لا يسمح خلالها لأعضاء قائمة الداخليين بالتداول على أسهم البنك التجاري الدولي (سواء الشراء أو البيع)، سواء الأسهم المحلية أو شهادات الإيداع الدولية أو شهادات الإيداع الأمريكية. يتم إعلان فترة الحظر قبل الإعلان عن أي حدث أو معلومات جوهرية.
 - يتم الإعلان عن فترة الحظر من رئيس إدارة الحوكمة ويتم تحديد مدتها وفقاً للقواعد المحلية والأجنبية وتعليمات الجهات الرقابية.
 - يتمتع كافة العاملين وأعضاء مجلس الإدارة بحرية التداول على أسهم البنك في غير فترات الحظر، مع مراعاة خلو التداول من المضاربة.
 - تقوم إدارة الحوكمة بتحديث قائمة الداخليين بصفة دورية لإرسالها إلى البورصة المصرية
- يجب أن تتم تعاملات الداخليين على أسهم البنك (بيع أو شراء) على نموذج التداول المحدد وبعد موافقة مسبقة من رئيس إدارة الحوكمة، وذلك طبقاً للقواعد وتعليمات الجهات الرقابية المختصة.

سياسة الإفصاح

تهدف سياسة الإفصاح إلى إتاحة المعلومات المتعلقة بأنشطة البنك التجاري الدولي لكل أصحاب المصالح. كما توضح سياسة الإفصاح، المبادئ والممارسات والإجراءات وتحدد فئات واضحة من المعلومات فيما يتعلق بالإفصاح. بالإضافة إلى ذلك تحدد سياسة الإفصاح طرق ووسائل وأنواع ودورية الإفصاح.



المسؤولية الاجتماعية والبيئية

التمويل المستدام

لقد كان - وما زال - البنك التجاري الدولي رائداً على الدوام في الدفع بعجلة التمويل المستدام وفي وضع التوجهات ذات الصدى العالمي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

ويلتزم البنك بتوجيهات البنك المركزي المصري والصادرة في خطابه الدوري رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢١ والذي نص على المبادئ الإرشادية للتمويل المستدام. كما أنه بصدد تطبيق الخطاب الدوري رقم ٧٣٧ للبنك المركزي المصري والصادر مؤخرا في ٣ نوفمبر ٢٠٢٢، والذي نص على توجيهات خاصة بحوكمة وسياسات التمويل المستدام والإجراءات التنفيذية لها وتطبيق المبادئ الإرشادية للتمويل المستدام والالتزام بالعديد من عمليات الإفصاح وإعداد التقارير المتعلقة بالتمويل المستدام.

كما يلتزم البنك التجاري الدولي بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٨ بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٢١ والذي ينص على استيفاء الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG وكذلك استيفاء الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية. TCFD

وقد بدأ البنك التجاري الدولي خطواته نحو نهج شامل للاستدامة في عام ٢٠١٣ من خلال إنشاء إدارة الاستدامة. وفي يونيو ٢٠٢٠، قام البنك بإعادة هيكلة الإدارة من خلال دمج جميع أنشطة الاستدامة داخل إدارة التمويل المستدام في إطار هيكل حوكمة متين للاستدامة.

وقد قام البنك بوضع نهج منظم لضمان الدمج الشامل للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على المستوى المؤسسي من خلال تطوير الركائز المؤسسية للتمويل المستدام في البنك التجاري الدولي:

- هيكل الحوكمة
- سياسات التمويل المستدام وهيكل أطر التمويل المستدام
- نظم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS)
- الاستراتيجية الخاصة بالتمويل المستدام
- الاتصال والتعليم
- التطوير

أ. بناء هيكل على أعلى مستوى لحوكمة الاستدامة:

قام البنك بتعزيز هيكل حوكمة الاستدامة ليتيح الدمج الكامل للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في كافة عملياته وأنشطته التشغيلية. ولضمان تطبيق التزامات مجلس الإدارة وتضافر جهود الإدارة العليا، فإن ذلك يتم من خلال منظومة تبدأ بلجنة الاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة ثم اللجنة التنسيقية للتمويل المستدام ثم رئيس قطاع التمويل المستدام الذي يرأس القطاع. كما تم تطبيق نهج مبتكر من خلال إنشاء شبكة استراتيجية للاستدامة والتي تم تطويرها لتصبح مسارات عمل لاستراتيجية التمويل المستدام.

اللجنة التنسيقية للتمويل المستدام: وهي لجنة متعددة الأطراف تضم ممثلين من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وتتمثل مهمتها في تعزيز وتوجيه وتمكين ومراقبة قطاع التمويل المستدام، بما يتماشى مع احتياجات الأعمال للبنك وأفضل الممارسات الدولية. وتقوم اللجنة بالعمل على إدماج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع سياسات البنك الداخلية وعملياته وإداراته المختلفة. ويشمل أعضاء اللجنة التنسيقية: المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب، والرئيس التنفيذي لقطاع المخاطر والرئيس التنفيذي لقطاع العمليات والرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة المصرفية ورئيس قطاع التمويل المستدام.

قطاع التمويل المستدام: يمثل القطاع وحدة محورية تضمن تعميم الاستدامة كعنصر أساسي في أنظمة واستراتيجيات وثقافة البنك، ومن ثم فإن القطاع مسؤول عن دمج الاستدامة والمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع عمليات البنك.



الشبكة الاستراتيجية للاستدامة: تم تطويرها لتصبح مسارات عمل استراتيجية وهي عبارة عن هيكل تنظيمي متعدد الوظائف يضم ممثلين من جميع إدارات وقطاعات البنك المختلفة وذلك لتوفير محاور التقاء بينهم وبين قطاع التمويل المستدام لتنفيذ استراتيجية التمويل المستدام وبناء نظم الاستدامة.

ب. هيكل أطر التمويل المستدام:

يتمتع البنك التجاري الدولي ببنية تحتية واضحة وشاملة لأطر الاستدامة تتوافق مع الأطر والمعايير المحلية والعالمية، وتعزز التزام البنك نحو المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة:

- المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) والإفصاحات الخاصة بمجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB): يقوم البنك بنشر تقريره السنوي للاستدامة وفقاً لمعايير GRI منذ عام ٢٠١٥. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، فقد شمل تقرير الاستدامة أيضاً الإفصاحات الخاصة بمجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB).
- مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة (PRB): يعد البنك أحد الموقعين المؤسسين على PRB في عام ٢٠١٩. وفي مارس ٢٠٢١ كان البنك هو أول بنك مصري يقوم بنشر تقرير تقييم الأثر على محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة مستخدماً برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP FI tool؛ والذي تم تعميمه ليشمل محفظة البنك بالكامل في عام ٢٠٢٢.
- التحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية إلى الصفر (NZBA): يعد البنك هو أحد الموقعين المؤسسين لهذا التحالف في أبريل ٢٠٢١ وتم اختياره ليمثل إفريقيا في مجموعة التحالف التنسيقية على المستوي الرئاسي وكذلك على مستوى الممثلين المعنيين. وقام البنك بإصدار أول تقرير له عن NZBA في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ بما في ذلك تحديد مستوى الأساس لحمل انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاعات الثلاث التي تصدر نسبة عالية من الكربون (الأغذية والمشروبات وتوليد الطاقة والعقارات) في إطار النطاق الثالث للقطاعات المصرفية للشركات.
- مبادئ خط الاستواء (EP): يلتزم البنك بالمبادئ التنفيذية وتم نشر تقريره الأول في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢.
- مبادئ الاستثمارات المسؤولة (PRI): يلتزم البنك بمواءمة محفظته الاستثمارية مع المبادئ الستة ل PRI.
- الالتزام المعني بالصحة المالية والشمول المالي & PRB Commitment to Financial Health & Inclusion: يعد البنك أحد الموقعين المؤسسين في نوفمبر ٢٠٢١.
- الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC): يتعهد البنك بالالتزام بهذا الإطار.
- الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ Task Force on Climate-related Financial Disclosures (TCFD):

كان البنك التجاري الدولي هو أول بنك مصري يقوم بدعم توصيات TCFD في عام ٢٠٢٠. وقد قام البنك بتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات في مجال TCFD بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP FI بالإضافة إلى برامج المعهد المصرفي المصري التدريبية الخاصة ب TCFD. وقد قام البنك - كجزء من إعداد تقريره الأول عن TCFD - بتقديم متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية بالتقرير عن الربع الأول والثاني والثالث. بالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على إعداد أول تقرير شامل له عن TCFD مع التركيز على ٤ ركائز رئيسية: الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف. وفي المرحلة الحالية، تم تطوير هيكل الحوكمة الخاص ب TCFD من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة بشأن تغير المناخ، بداية من مجلس الإدارة ووصولاً إلى المستويات التشغيلية لضمان الرقابة الكافية والإدارة اليومية. وتتضمن استراتيجية التمويل المستدام للبنك التجاري الدولي إدارة مخاطر المناخ كجزء من ركائز الاستراتيجية التي وافق عليها مجلس الإدارة.



ج. نظم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS):

في عام ٢٠١٦ قام البنك باعتماد نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية. وفي عام ٢٠١٧ قام البنك باعتماد المعايير الاجتماعية والبيئية للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. ويعتبر اعتماد هذين المعيارين العالميين والتطوير المستمر في مستجدات المعايير وتنفيذها مؤهلاً للبنك ليكون في طليعة التمويل المستدام في الأسواق المصرية، كما يضمن أيضاً أن يولد البنك خططا وبرامج عمل تستطيع البنوك الأخرى في القطاع إتباعها وذلك لتنفيذ وتشجيع التحول الإيجابي في الأسواق. ويسمح نظام ESRM للبنك بتحديد وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في العمليات واتخاذ القرارات التمويلية. بالإضافة إلى إتاحة الأدوات والمنتجات لعملاء البنك للمساعدة في انتقالهم إلى نماذج أعمال مسنولة.

د. استراتيجية التمويل المستدام:

تتمحور استراتيجية البنك للتمويل المستدام حول فكرة النمو مع التركيز على الاستفادة من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وذلك لبناء إطار قوي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (E&S)، والتقاط فرص أعمال جديدة وتعزيز وضع البنك باعتباره رائدا إقليميا وعالميا. وتستند استراتيجية التمويل المستدام إلى سياسة التمويل المستدام. وقد تم دمج استراتيجية التمويل المستدام في استراتيجية البنك الخمسية، وذلك لضمان دمج التمويل المستدام في جميع إدارات البنك. ويتم العمل من خلال ثمانية مسارات عمل مسنولة عن تنفيذ الاستراتيجية والنظم وقد بدأ ذلك في عام ٢٠٢١.

هـ. بناء القدرات والاتصالات:

يعد التواصل والدعوة لرفع الوعي بالاستدامة مكونا استراتيجيا وحيويا لضمان تحقيق المشاركة المحلية والعالمية وإدراج الاستدامة كجزء من العلامة التجارية للبنك التجاري الدولي. ويسير هذا بالتوازي مع التوعية بالتمويل المستدام والتعليم وبناء القدرات للمهارات اللازمة للتحول لنظام أكثر استدامة داخل البنك. كما يقدم البنك التجاري الدولي منذ عام ٢٠٢٠ تدريبا شاملا ومتخصصا في مجال التمويل المستدام لموظفيه في جميع الإدارات. كذلك يقدم التدريب لعملائه ضمن برنامج الراند "استدامة القطاعات" وبرنامج "استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة".

مشاركة CIB في مؤتمر المناخ COP 27:

إيماناً من البنك التجاري الدولي بالمسؤولية الحاسمة التي تتحملها المؤسسات المالية تجاه البيئة ومجتمعاتها، استضاف البنك خمسة جلسات ناجحة في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بتغير المناخ COP 27، والذي يجمع دولاً من جميع أنحاء العالم للتعاون في تنفيذ أهداف العمل المناخي العالمي. وغطت الجلسات عدة مواضيع هامة، وشهدت تمثيلاً رفيع المستوى من الحكومة، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والمؤسسات الدولية والإقليمية، فضلا عن الإدارة العليا للبنك.

جلسات البنك التجاري الدولي تحت شعار " من إفريقيا إلى العالم ":

- رؤية ومنهج جديد لتمويل التكيف مع المناخ "Brain Trust" – The Business Case for Adaptation Finance
- الأدوات المالية المبتكرة لتمويل التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ Climate Finance Instruments Innovation
- دور المؤسسات المالية في خطة خفض الانبعاثات الكربونية لدي القطاعات The Role of Financial Institutions in Sectoral De-Carbonization
- التحالف المصرفي لخفض صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر التابع للأمم المتحدة – تحت شعار "من الالتزام إلى النمو والتنمية" Net-Zero Banking Alliance – The Business Case for Banks in Developing Countries
- التعليم من أجل التنمية المستدامة Education for Sustainable Development



و. الابتكار في مجال التمويل المستدام:

بصفته رائدا في مجال التمويل المستدام يؤمن البنك التجاري الدولي بمسئوليته المحلية والإقليمية، وذلك من خلال تقديم منتجات ومبادرات ومشروعات مبتكرة في مختلف القطاعات:

- إصدار أول سند أخضر موسمي في مصر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي.
- إصدار أول تقرير للبصمة البيئية في إفريقيا (تطورا من تقرير البصمة الكربونية) وإصدار تقرير تقييم أثر السندات الخضراء، وتقرير تقييم الأثر الخاص ب PRB.
- إطلاق برنامجي "استدامة القطاعات" و "استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة" بهدف تدريب العملاء للإسراع من الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة.
- المباني الخضراء.
- مبادرة توفير ورق ماكينات الصراف الآلي "Go Green Button".
- إعادة تدوير البطاقات التالفة.
- جائزة أمل العربي للتوفير في استخدامات الورق والطاقة.
- التحول الرقمي.
- رقمه البيانات (قيد التنفيذ).

الأنشطة الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع

أنشأت مؤسسة البنك التجاري الدولي عام ٢٠١٠، وهي منظمة غير هادفة للربح وتركز على تحسين خدمات الرعاية الصحية في مصر مع تحقيق أثر إيجابي مستدام على المصريين من الشباب. وقد قام البنك بإطلاق المؤسسة استكمالاً لإنجازاته المحققة على صعيد أنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال العشر سنوات الأخيرة، وذلك بهدف التحول من النطاق التقليدي لتقديم التبرعات والأعمال الخيرية إلى إطلاق المبادرات والمشروعات ذات المردود الإيجابي المستدام على أبناء المجتمع المصري الأكثر احتياجاً لخدمات الرعاية الصحية عالية الجودة.

ويقوم البنك التجاري الدولي بتخصيص ١,٥% من صافي أرباحه السنوية لدعم أعمال المؤسسة، والتي تتمثل أهدافها في تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية والتغذية في مصر وخاصة الأطفال الأشد احتياجاً ممن لا يحظون بالتغطية الملائمة لخدمات الرعاية الصحية. ومن ثم تقوم مؤسسة البنك التجاري الدولي بالتعاون مع العديد من مؤسسات الرعاية الصحية الأكثر رواجاً وانتشاراً على مستوى الجمهورية من أجل ضمان توظيف الموارد المخصصة بالشكل الأمثل مع تحقيق نتائج إيجابية مستدامة، وبالتالي التأكد من حصول الأطفال الأشد احتياجاً على خدمات الرعاية الصحية التي يستحقونها من أجل التمتع بحياة صحية وسليمة.

وترى مؤسسة البنك التجاري الدولي أن أعمالها لا تتمثل في تقديم التبرعات والمنح، في ضوء إيمانها بالدور الحيوي الذي يجب أن تلعبه في كافة المشروعات والمبادرات التي تشارك بها من خلال متابعة تلك المشروعات والتأكد من تنفيذها في أسرع وقت ممكن مع ضمان قدرتها على تحقيق أثر إيجابي ملموس بصفة مستدامة. وقد حصلت مؤسسة البنك التجاري الدولي على الكثير من الجوائز المرموقة من جانب العديد من المؤسسات البارزة، وذلك تقديراً لإسهامات المؤسسة على صعيد أنشطة المسؤولية المجتمعية. ويشمل ذلك جائزة "عموم أفريقيا للمسؤولية الاجتماعية للشركات" من مؤسسة EMEA Finance خلال عام ٢٠١٤، وجائزة "أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية بشمال أفريقيا" من مؤسسة Banker Africa خلال عام ٢٠١٥، فضلاً عن جائزة "أفضل بنك في ممارسات المسؤولية المؤسسية في الشرق الأوسط" من Euromoney عام ٢٠١٩.

